محمد سعيد والحياة السياسية في مصر من ١٩٠٨ إلى ١٩٢٤

إعداد

أ. د. سعيدة محمد حسني

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية تربية العريش جامعة قناة السويس

محمد سعيد والحياة السياسية في مصر
من ١٩٠٨ إلى ١٩٢٤

ما زال تاريخ مصر الحديث والمعاصر حافلا بالعديد من الأعلام في مجال السياسة والصحافة والأدب والاجتماع في حاجة إلى البحث والتحليل، وما زال البحث عن أدوار هؤلاء الأعلام في التاريخ يكشف حقائق وقضايا خلافية في حاجة للدراسة الأكاديمية لمعرفة بعض جوانب الغموض التي اكتنفت هؤلاء الرجال في التاريخ على نحو نحن أحوج ما نكون إلى استجلائه ودراسته والانتفاع به، لأن هذا التاريخ جدير بأن يكون ميسرا للباحثين لا تكتنف بعض جوانبه الغموض.

وجدير بالذكر أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد شهد ولادة عدد لا بأس به من كبار السياسيين والمفكرين الذين لعبوا دورا بارزا في تاريخ مصر السياسي والاجتماعي والاقتصادي خلال النصف الأول من القرن العشرين، كان من بينهم محمد سعيد باشا، تلك الشخصية المتعددة الجوانب والاتجاهات، لذا كان لابد من تناول موقفه من السياسة المصرية أو الحياة السياسية في مصر خلال حقبة مهمة من تاريخها الحديث وهي الفترة من ١٩٠٨ إلى ١٩٢٤، وتحديد تلك الفترة راجع إلى أن محمد سعيد دخل الوزارة سنة ١٩٠٨ وكان آخر عهده بالوزارات هو اختيار سعد زغلول له في وزارة الشعب سنة ١٩٢٤ .

لقد أثارت شخصية محمد سعيد باشا الكثير من التساؤلات والآراء المتعارضة مما جعلني أفكر في تناول هذه الشخصية بالدراسة الأكاديمية، لكشف بعض الحقائق التي اكتنفها الغموض بعض الوقت لتلك الشخصية.

* * *

ولد محمد سعيد بالإسكندرية في ١٨ يناير ١٨٦٣ ونال شهادة القانون بتفوق فعين وكيلا للنيابة في محكمة الاستئناف المختلطة عام١٨٨٢ . نقل بعد ذلك إلى نيابة المحاكم الأهلية ثم أسندت إليه رئاسة محكمة الإسكندرية الكلية.

وفي سنة ١٨٩٥ نقل مفتشا في لجنة المراقبة القضائية، ثم أنشأ جمعية العروة الوثقى بالإسكندرية، ثم أصبح مستشارا في محكمة الاستئناف ١٩٠٥،

تولى بعد ذلك نظارة الداخلية من ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٨ إلى ٢١ فبراير سنة ١٩١٠[١].

اختير رئيسا للوزراء مرتين: الأولى بعد اغتيال بطرس غالي باشا سنة ١٩١٠، والثانية بعد استقالة حسين رشدي في أبريل ١٩١٩ وبعد أن بقيت البلاد بلا وزارة لمدة شهر، حيث ألف وزارته الثانية في ٢١ مايو ١٩١٩، شغل منصب وزير المعارف العمومية في وزارة الشعب من ١٨ يناير ١٩٢٤ إلى ٢٤ نوفمبر من نفس العام تحت رئاسة سعد زغلول. وعندما ألف وزارته الأولى بعد اغتيال بطرس غالي باشا اشتهر عهده بمطاردة الوطنيين كما اشتهر بخصومته لسعد زغلول. وقد وصفه عباس محمود العقاد بأنه كان رجلا داهية يحب بما استطاع من دهائه أن يجمع بين تحقيق أهدافه والمحافظة على استبقاء سمعة سياسية له يلبس لها لبوسها في كل مجال وعند كل فرصة[٢].

توفي في شهر يوليو سنة ١٩٢٨ .

محمد سعيد وزيرا.

وكانت بداية عهد محمد سعيد باشا بالحياة السياسية في مصر وزيرا ونهايته وزيرا، فقد شغل منصب وزير الداخلية في وزارة بطرس غالي باشا من سنة ١٩٠٨ إلى ٢١ فبراير ١٩١٠ والنهاية عندما شغل منصب وزير المعارف العمومية ووزيرا للحقانية بعد نقل محمد نجيب الغرابلي من الحقانية للأوقاف عندما تولى أحمد مظلوم باشا رئاسة مجلس النواب في ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ والقيام بأعباء وزارة المعارف العمومية مؤقتا[٣].

ثم اختير أحمد ماهر أفندي وزيرا للمعارف العمومية في ٢٥ أكتوبر من نفس العام، وظل محمد سعيد باشا وزيرا للحقانية فقط حتى إسقاط الوزارة الزغلولية على أثر مقتل السير لي ستاك في وزارة الشعب التي ألفها سعد زغلول سنة ١٩٢٤، تلك الوزارة التي لم تستمر أكثر من عشرة أشهر، ولاشتراكه في هذه الوزارة الأخيرة أكثر من تفسير.

الأول: أن اعتاد الناس خلال العقد الثالث من القرن العشرين أن يرددون أن سعد زغلول نبي الوطنية فكيف يأخذ في وزارته محمد سعيد باشا الذي ألف وزارة من الوزارات الإدارية التي لم يكن لها دورا إيجابيا في الحركة الوطنية سنة

. ١٩١٩

الثاني: تعرض له عبد العزيز جاويش أثناء انتخابات ١٩٢٤، حيث انتقد تأييد الوفد لمحمد سعيد باشا وإدخاله وزيرا للمعارف العمومية، فأشار إلى ما قام به محمد سعيد باشا ضده حينما كان ناظرا للداخلية عام ١٩٠٩، وحينما كان رئيسا للنظار ١٩١٠، ١٩١١ وعدد ما قام به تجاه الحركة الوطنية والوطنيين، فذكر أنه كان الرجل الذي قاوم الحركة الوطنية وقدمه إلى المحاكمة ثلاث مرات وأنذر اللواء وأوقف العلم والشعب وأوعز إلى أحمد مختار حامل المنشورات أن يتهم الشيخ عبد العزيز جاويش بأنه صاحب المنشورات التي وجدت بحوزته في الجمرك ليخفف الحكم عنه(٤).

واستطرد الشيخ جاويش مستنكرا كيف أن الوفد كان مسيطرًا على الحركة الوطنية بعد ثورة ١٩١٩ محاولا حجب تطور الحركة الوطنية متناسيا فضل الحزب الوطني وجاويش على قيام هذه الثورة وأن كتاباتهم هي التي أوقدت جذوة الوطنية في نفوس الأمة قبل الحرب حتى أتيح لها أن تتفجر على هذا النحو(٥).

الثالث: يقدمه عباس محمود العقاد ذلك حينما يفسر إشراك شخصية مثل محمد سعيد في وزارة سعد زغلول بأنه راجع إلى الدور الذي لعبه الأول في تسوية العلاقات بين الأخير وبين القصر وكان إشراكه بمثابة مكافأة عن جهوده التي بذلها في هذا الصدد، بالإضافة إلى ذلك هناك تفسيرات أخرى يمكن تقديمها فاشتراك هذا الرجل في هيئة تحت رئاسة سعد باشا زغلول إنما كان يحمل أعمق الدلالات على نوعية التغيير الذي حدث في تغليب إرادة الشعب على إرادة القوى التي حكمت وتحكمت من قبل، وتثبتت هذه الحقيقة بتسجيل تلك المقارنة الطريفة بين عهد ما قبل الوزارة الشعبية وسعد زغلول يعمل تحت رئاسة محمد سعيد باشا في نظارته الأولى في عام ١٩١٠(٦).

وأول ملاحظة على تشكيل هذه الوزارة كان دخول محمد سعيد في تشكيلها وشغله أكثر من منصب وزير في وقت واحد بكل ما عرف عنه من أنه رجل السلطة سواء الجالس على أريكة الحكم في مصر أو الإنجليز، بمعنى أنه كان مع الكفة الراجحة في السياسة المصرية خلال الفترة محور البحث، يؤكد ذلك أنه

عندما وصلت العلاقة بين الطرفين الملك فؤاد وسعد زغلول إلى ذروة التوتر في نوفمبر أي بعد عشرة أشهر من تأليف وزارة الشعب، وضح أن رجال الملك في طريقهم إلى إحداث أزمة وزارية في منتصف نوفمبر من نفس العام عندما استقال توفيق نسيم وبدا محمد سعيد راغبا في تقديم استقالته هو الآخر(٧).

اختيار محمد سعيد رئيسًا للوزراء عام ١٩١٠.

بعد اغتيال بطرس غالي في ٢١ فبراير سنة ١٩١٠؛ عرض المعتمد البريطاني أولدون جورست على الخديوي عباس حلمي الثاني أن يوافق على اختيار إسماعيل سري لتولي الوزارة فرفض كما اعترض على تعيين حسين رشدي أيضا وطلب الخديو من المعتمد البريطاني أن يحصر الاختيار بين رجلين هما سعد زغلول ومحمد سعيد، وأن الرجلين من أعضاء النظارة السابقة، فالأول كان يشغل منصب ناظر الحقانية والثاني كان يشغل منصب ناظر الداخلية، ولما كان جورست متخوفا من سعد زغلول وشدته التي عرفت عنه؛ فقد وافق على اختيار محمد سعيد لتأليف الوزارة.

وهنا حقيقة تجدر الإشارة إليها؛ وهي إن كان اختيار بطرس باشا مبادرة خديوية كان أيضا اختيار محمد باشا سعيد مبادرة خديوية، هذا بالإضافة إلى أنه ـ كما بدا ـ لون من التردد من سلطات الاحتلال إزاء اختيار بطرس باشا غالي لكونه من الأقلية القبطية المصرية، بدا هذا ـ التردد مرة ثانية من نفس السلطات إزاء محمد سعيد ـ رئيس النظار الجديد بسبب ميوله الوطنية التي كان يتظاهر بها لإرضاء الوطنيين وإن كان هذا التردد ما لبث أن تبدد، بوعد من الخديوي بإقالة محمد باشا سعيد إذا ما ظهر في النظارة بهذا الميول(٨).

لذا قرر جورست عرض الأمر على وزير خارجية بلاده السير إدوارد جراي، ومن البرقية التي أرسلها جورست إلى جراي بشأن اختيار محمد سعيد لتأليف النظارة، يتضح أن جورست اقترح ترشيح محمد سعيد لرئاسة النظارة بالرغم من أنه لم يكن على قدر كبير من التعاطف مع الاحتلال وذلك أن تعيينه أفضل من تعيين شخص آخر غيره، ويعني بهذا الشخص الآخر سعد زغلول الذي لم يكن على وفاق مع السلطتين الإنجليز والخديوي في ذلك الوقت.

وقد طلب جورست من وزير الخارجية البريطانية الرد برقيا وبصفة مستعجلة على هذا الاقتراح الذي قدم من الخديوي[٩]، وكان الرد بالموافقة على هذا الاقتراح قوة جديدة له.

وهنا لابد من الإشارة إلى الاعتبارات التي على أساسها تمت هذه الموافقة، ومن وقتها بزغ نجم محمد سعيد باشا سياسيا، إلا أنه يمكن تفسير هذا الاختيار على ضوء الاعتبارات الآتية:-

- منح الحركة الوطنية إحساسا مؤقتا بالأمان، على اعتبار أن محمد سعيد حتى هذا الوقت كان يحسب عليها.

- محاولة نثر بذور الشقاق بين زعامات هذه الحركة مما يؤدي إلى اختلال الموازين واختلاط الأمور أمامهم،وقد نجح الإنجليز في تحقيق هذا الغرض بنفي محمد فريد إلى خارج البلاد.

- أن محمدًا سعيدًا باشا، كان من جناح الحزب الوطني الذي استمر على تعاطفه مع الخديوي بالرغم من تغير موقف الأخير بعد سياسة الوفاق التي سادت بين القصرين خلال فترة تواجد المعتمد البريطاني أولدون جورست [١٠].

ويبدو هذا التأييد والتعاطف منذ اختياره ناظرا للداخلية في نظارة بطرس باشا غالي، فإن الخديوي قد تخطى غيره من الموظفين القدامى الأكفاء في النظارة المذكورة، ومن ثم فإن هذا الاختيار كان له معيار أساسي ألا وهو معيار الولاء لمسند الخديوية.

إلا أنه مع وضع هذه الحقائق موضع الاعتبار، يجب عدم إغفال احتمال آخر تخوفت سلطات الاحتلال البريطاني من تحقيقه. وهو أن يستمر رئيس النظار الجديد في تعاطفه مع الحركة الوطنية مما يخلق موقفا صعبا للغاية أمامها، وقد تحدث السير أولدون جورست عن بعض هذه المخاوف للخديوي عباس الثاني؛ ولكن هذا الأخير بدد من مخاوف المعتمد البريطاني بوعد منه بأنه سوف يقوم على الفور بإقالة النظارة السعيدية إذا ما بدا من رئيسها أي نزوع عن التعاون مع سلطات الاحتلال، في نفس الوقت تم إبلاغ رئيس النظار الجديد أن بقاءه في منصبه مرهون بمدى إخلاصه في هذا التعاون مع سلطات الاحتلال

الإنجليزي.

لقد تميز عهد هذه النظارة بسمتين أساسيتين:

أولاهما: احتواء الحركة الوطنية، حيث بدأت بتقديم تنازل أساسي للحركة الوطنية المصرية من وجهة نظر رئيس النظار، ذلك أنه قبل اغتيال بطرس باشا كانت الشركة العالمية لقناة السويس قد تقدمت باقتراحها بمد أجل امتيازها أربعين سنة أخرى بعد عام ١٩٦٨، وهو عام نهاية أجل امتيازها الأول وقد خلق تقديم هذا الاقتراح جوا من الإثارة بين صفوف الوطنيين أدى في النهاية إلى اغتيال رئيس النظار بطرس غالي باشا في ٢١ فبراير سنة ١٩١٠ .

وقد استهلت النظارة الجديدة عهدها بالاستمرار فيما كان قد تعهد به رئيس النظار السابق بعرض المسألة على الجمعية العمومية والالتزام بقرارها.

ثانيهما: عودة الشقاق بين قصر عابدين من جانب وبين قصر الدوبارة من جانب آخر[١١]، الواقع أن نظارة محمد سعيد قد شهدت عودة الشقاق بين القصرين، بعد فترة الوفاق التي سادت خلال فترة نظارة بطرس غالي باشا، ويمكننا القول أن الوفاق أو الشقاق بين قصري عابدين والدوبارة لا يرجعان إلى محمد سعيد ولا بطرس غالي وإنما السبب في هذا هو تغير المعتمد البريطاني، فكما هو معروف أن الخديو عباس حلمي الثاني كانت بينه وبين اللورد كتشنر خصومة منذ حادثة الحدود المعروفة، ومن ثم فإن رئيس النظار المصري عليه أن يستغل الوفاق أو الشقاق وبالتالي كان يترتب على ذلك الاستغلال تحديد مدى علاقة رئيس النظار بصاحب السلطة الشرعية في البلاد، وعلى هذا كان تقرب محمد سعيد من المعتمد البريطاني، ذلك التقارب الذي كان سببا في حنق عباس حلمي الثاني، على محمد سعيد مما جعل الأول يصرح بأنه يرغب في إقالة نظارة الأخير.

موقفه من مد أجل امتياز قناة السويس:

شهدت الشهور الأخيرة من سنة ١٩٠٩ وأول ١٩١٠ حملة على الحكومة المصرية برئاسة بطرس باشا غالي من جانب الحركة الوطنية يتزعمها محمد فريد، وكان سبب تلك الحملة أن الشركة العالمية لقناة السويس قد تقدمت باقتراح فحواه أن الشركة ترغب في مد أجل امتيازها الذي كان سينتهي في

١٩٦٨ أربعين سنة أخرى بعد عام ١٩٦٨، وقد أوجد تقديم هذا الاقتراح جوا من الإثارة والاضطرابات بين صفوف الوطنيين خلال تلك الحقبة التي كانت من أنشط فترات الحركة الوطنية والتي تمثلت في رفض كل ما يشتم منه رائحة زيادة التدخل الأجنبي في مصر، وفي ٩ فبراير سنة ١٩١٠ أعلن الخديوي عباس حلمي الثاني في ـ خطبة افتتاح الجمعية العمومية ـ قرار الحكومة الخاص بعرض قضية مد أجل امتياز قناة السويس عليها بصفة استثنائية، إلا أن الخديوي لم يعلن عما إذا كان رأي الجمعية في تلك المسألة استشاريا أم قطعيا، وقد دارت مناقشة حادة في محاولة من جانب أعضاء الجمعية العمومية معرفة ذلك من رئيس النظار بطرس غالي باشا ولكن الأخير ذكره أنه ليس بإمكانه إضافة كلمة واحدة على النطق الخديوي[١٢]، وكان رئيس النظار راغبا في مد أجل الامتياز مما كان من الأسباب التي أدت في النهاية إلى اغتياله.

وقد خلفه في رئاسة النظار أحد أعضاء نظارة بطرس غالي السابقة، وهو محمد سعيد باشا وكان من المؤيدين لمد أجل الامتياز طبقا لسياسة رئيس نظاره السابق، إلا أن محمد سعيد وجدها فرصة سانحة ليكسب رضاء المصريين من المعارضين لهذا المد.

فاستهلت النظارة الجديدة عهدها بالاستمرار فيما كان قد تعهد به رئيس النظار السابق بعرض المسألة على الجمعية العمومية والالتزام بقرارها.

ولما كان من المعلوم مسبقا موقف الجمعية العمومية بالسلب من المشروع المذكور فإن تفسيرا لابد أن يقدم لموقف نظارة محمد سعيد من مد أجل الامتياز، وهناك أكثر من تفسير لهذا الموقف أو بمعنى آخر يدعمه:

أول هذه التفسيرات تردد الحكومة الإنجليزية نفسها في الكشف عن موقفها من مشروع مد أجل الامتياز، وكانت ترغب في أن يتحمل النظار المصريون مسئولية الدفاع عنه أمام الجمعية العمومية في حالة رفضه ، وذلك حتى لا تتحمل هي أمام الرأي العام الأوربي مسئولية رفض مد الامتياز.

هذا الاعتبار يعني أن الحكومة الإنجليزية كانت رافضة له، لكنها لا ترغب في أن يكون ذلك الرفض من جانبها، لذلك لوحت لرئيس النظار المصري بهذا، ولعل ذلك الذي هو جعل محمد سعيد باشا يعلن في إحدى جلسات الجمعية

العمومية موجها حديثه إلى أعضاء الجمعية قائلا لهم: (أن الحكومة المصرية قد قررت في مشروع مد أجل امتياز قناة السويس أن لا تقف في أمره عند حد الاستثناء وهو عرضه عليكم واستشارتكم فيه فقط بل عولت على العمل برأيكم فيه وعدم الخروج عن ما تقررونه؛ أي أن رأيكم يكون قطعيا في هذه المسألة بصفة استثنائية بدون مساس بقواعد القانون النظامي)[١٣] وعلى هذا فإن الحكومة المصرية لن تقف موقف الموافقة على ما تقرره الجمعية العمومية فقط بل ستأخذ به.

ويتصل التفسير الثاني بالرغبة في احتواء المد الوطني، حيث أن الوطنيين كانوا كارهين لبطرس غالي نتيجة تأييده لهذا المد، ولما كان من بين أسباب اختيار محمد سعيد هو احتواء هذه الحركة الوطنية فما كان على محمد سعيد سوى بذل أقصى ما يستطيع لكسب ود المعتمد البريطاني الذي كان قد أبدى مخاوفه من توليه النظارة، وفي نفس الوقت يهدئ من غليان الحركة الوطنية.

أما التفسير الأخير فيتصل بتهيئة المناخ المناسب لإقناع الرأي العام الأوربي ـ وخاصة في فرنسا ـ أن ترك الأمور على غاربها لم يؤد فقط إلى جريمة منكرة وإنما يمكن أن يؤدي إلى ما هو أكثر من ذلك بتعريض المصالح الأجنبية في مصر للخطر.

ويمكن فهم أهمية هذا التفسير إذا لاحظنا أنه في تلك الشهور بالذات ـ التي سبقت اغتيال بطرس باشا غالي ـ تعرض تطبيق (قانون المطبوعات) على الصحف المصرية التي يملكها أجانب لمقاومة قوية من جانب كل من فرنسا وألمانيا . ولما كان هذا القانون من أول القوانين التي رغبت السلطة في مصر في استخدامها في مواجهة الحركة الوطنية فقد كانت الرغبة جارفة في إسقاط أي عوائق تعرقل حركة هذا القانون[١٤].

علاقة محمد سعيد بالخديو عباس حلمي الثاني

لقد تعددت المصادمات بين الخديو وكتشنر وحاول كل منهما إحراج الآخر، فعندما طلب كتشنر من الحكومة اعتماد مبلغ كبير لبناء وتجديد الثكنات والحصون في الثغور المصرية؛ أعترض الخديو على ذلك ، وبالتالي عندما أراد

الخديو بيع سكة حديد مريوط نظرا لأنها لم تأت بالربح الذي كان ينتظره وعند عرض الأمر على كتشنر تباطأ في الرد عليه، رأى الخديو بيعها إلى شركة إيطالية يعضدها بنك روما وانتهز كتشنر ذلك واتهم الخديو بأن له صلة بالإيطاليين، وانتهى الأمر بإيقاف صفقة البيع هذه بحجة أن الخديو يبيع أرضا من أملاك الحكومة المصرية وليست من أملاكه الخاصة، ولما عرض الأمر على البرلمان الإنجليزي طلب السير إدوار جراي من اللورد كتشنر المعتمد البريطاني في مصر وقتذاك شراء السكة الحديد فتم ذلك بعد مفاوضات.

لقد ترتب على عودة الشقاق بين السلطتين الفعلية والشرعية أن محمد سعيد أصبح في موقف لا يحسد عليه.

فالرجل قد تولى رئاسة النظارة بعد اغتيال بطرس باشا غالي انطلاقا من الإيمان بمقدرته على مواجهة الموقف الصعب الذي ترتب على هذا الاغتيال بحكم علاقته الطيبة بسائر أطراف الصراع السياسي خاصة الخديوي من جانب والحزب الوطني من جانب آخر.

ولكن مع مجيء كتشنر وفتور العلاقات بين القصرين ، عابدين والدوبارة ، كان لابد لرئيس النظار أن يتخذ جانبا في سائر مواقف الصراع التي نشبت بينهما، وقد اختار سعيد باشا الجانب الأقوى والذي يمكنه من الاستمراره في رئاسة النظار، حيث أن الخديو قد لفت نظره إلى هذه الحقيقة وهي أن بقاءه في النظارة مرهون بتوطيد علاقته بالمعتمد البريطاني، يتضح ذلك مما يلي:

١ - مسألة خط سكة حديد مريوط .

ذلك أنه بعد يومين فقط من وصول كتشنر إلى القاهرة ليتولى منصبه الجديد، شنت إيطاليا حربها بهدف الاستيلاء على طرابلس مما شغل المعتمد البريطاني الجديد سعيا لتأمين حياد مصر خلال هذه الحرب التي انتهت بتوقيع معاهدة أوشي لوزان بين إيطاليا والدولة العثمانية في أكتوبر عام ١٩١٢ .

وبالرغم من الانسحاب العثماني فإن حركة الكفاح ضد الوجود الإيطالي قد اشتدت يحمل لواءها أحمد السنوسي الكبير؛ مما دعا الإيطاليين إلى عرض شراء خط حديد مريوط الذي كان يمتلكه الخديو منذ ١٨٩٩ والذي كان يمتد

غرب الإسكندرية بمسافة ٢٨٠ كيلو مترا بهدف منع وصول الإمدادات التركية عن طريقه إلى السنوسيين في الداخل وقد رحب الخديوي بالعروض الإيطالية.

ولكن كتشنر على الجانب الآخر رفض أي صفقات من هذا النوع لأنها ستؤدي إلى تدعيم النفوذ الإيطالي في أراضي مصر الغربية، وقد التزمت النظارة السعيدية بنفس موقف كتشنر وقدمت اعتراضها على مفاوضات الخديوي مع بنك روما على أساس إنه يبيع ما لا يمتلكه لأن الخط الحديدي قد تم مده على أرض تمتلكها الحكومة المصرية.

وأعقب ذلك تقدمت سلطات الاحتلال بتحذير حاد للخديو تبعه استسلام عباس وبيع الخط الحديدي إلى الحكومة المصرية بمبلغ ٣٩٠ ألف جنيه، ويذكر أحد رجال الخديوي أن الخديوي قد رأى أن هذه الصفقة لم تأت بالربح المنتظر لأن محمدًا سعيدًا باشا رئيس النظار لم يساعده فيها لذا حاول انتظار الوقت الذي يستطيع فيه إبعاده عن رئاسة النظار طالما أنه يقف بجانب المعتمد البريطاني ضده.

٢ - أزمة إنشاء نظارة الأوقاف.

كان للأوقاف ديوانًا يتبع الخديو مباشرة، حيث أن الإنجليز كانوا لا يقحمون أنفسهم في الأمور التي لها علاقة بالشئون الدينية في مصر، وكان هذا الديوان من المؤسسات التي كان الخديوي عباس حلمي الثاني يجني من ورائها ثروات مادية طائلة بالإضافة إلى المكانة الدينية التي تمتع بها خلال وجود هذا الديوان(١٥).

ومن المعروف أن اللورد كتشنر كانت بينه وبين الخديو خصومة ترجع إلى حادثة الحدود المعروفة أي قبل شغل الأول منصب المعتمد البريطاني في مصر بعد وفاة أولدن جورست سنة ١٩١١، لذا اقترح المعتمد البريطاني أن يحول ديوان الأوقاف إلى نظارة، ولكن الخدي عباس حلمي الثاني اعترض على هذا الاقتراح، فما كان من صاحب الاقتراح إلا أن قدم إنذارا للخديوي بضرورة تحويل الديوان إلى نظارة.

وقد وضح خلال تلك الأزمة الموقف المنحاز تماما من جانب سعيد باشا

للمصلحة العامة -كما كان يزعم هو والمعتمد البريطاني- وذلك خلال الجلسات التي عقدها الخديوي مع مجلس النظار لبحث الموقف في أعقاب تقديم المعتمد البريطاني إنذاره للخديوي، ومن ثم وضح موقف محمد سعيد باشا من الخديوي الذي لولاه ما كان الأول قد وصل إلى كرسي النظارة بهذه الكيفية التي وصل بها.

ويذكر كتشنر في إحدى رسائله لوزارة الخارجية البريطانية أن العمل خلال تلك الأزمة كان ضد الخديوي من ناحية، وناظر الحقانية من ناحية أخرى.

وكذلك وقف محمد سعيد باشا موقف المساندة للاحتلال في بعض القضايا الأخرى، منها على سبيل المثال أن المعتمد البريطاني كتشنر قد نوه إلى جهود سعيد باشا خلال الحرب الطرابلسية ثم خلال حرب البلقان ، ويرى أنه قد فعل كل شيء من أجل تهدئة الرأي العام المصري وكسر حدة التعصب وذلك باستغلاله لعلاقاته الوثيقة بكبار المشايخ من ناحية ومع بعض العناصر الوطنية من ناحية أخرى.

ولكن تحول رئيس النظار من علاقته بالخديوي عباس حلمي الثاني إلى المعتمد البريطاني والتزامه بموقف المساندة للسلطة الفعلية لا يعني أن أعضاء نظارته ممن تم اختيارهم في ظروف سياسة الوفاق قد ساروا على نفس السياسة التي كان يتبعها محمد سعيد باشا، وتمخض عن ذلك أن أصاب وحدة أعضاء نظارة محمد سعيد التي كانت سائدة قبل مجيء كتشنر تشققات عديدة ، ويبدو أن هذا الأخير لم يتفهم حقيقة الظروف التي نتجت عن تلك التشققات وإن كان قد سجل في كتاباته أنه منذ مجيئه إلى مصر سنة ١٩١١ وسعيد باشا يسمح لنفسه بالدخول في صراعات مع زملائه النظار(١٦).

علاقة محمد سعيد بالحركة الوطنية خلال الوزارة الأولى.

يجدر بالذكر أن محمد سعيد باشا عندما كان وزيرا للداخلية في نظارة بطرس غالي قد أسند الوظائف الرئيسة في نظارته إلى الوطنيين؛ إلا أن جريمة اغتيال بطرس غالي باشا في فبراير سنة ١٩١٠ كانت بمثابة نقطة تحول بارزة في مرحلة الوفاق بينه وبين الحركة الوطنية، حيث تم التخلي فيها عن سياسة

المواجهة إلى سياسة جديدة هي سياسة القمع لتلك الحركة، بدت واضحة في خطة الوزارة الجديدة وهي التي كانت تفضي الاستمرار في محاربة الحركة الوطنية، وبالرغم من أن الآمال كانت معقودة على أن الوزارة الجديدة برئاسة محمد سعيد ستساير الحركة الوطنية ـ لما عرف عن رئيسها قبل أن يتولى الوزارة من ميوله الوطنية ـ إلا أن وزارته كانت شرا على الحركة الوطنية من وزارة بطرس باشا التي كان هو عضوا فيها(١٧).

ولعل من الملاحظ أنه كان من أسباب اختيار محمد سعيد لرئاسة الوزارة بعد اغتيال بطرس غالي هو علاقته بالحركة الوطنية والحزب الوطني، ومن ثم العمل على تهدئة هذه الحركة من جانب وتكميمها من جانب آخر، لذا عندما كلف محمد سعيد بتشكيل الوزارة حاول تسكين نشاط الحركة الوطنية بأن يعرض على محمد فريد الاشتراك معه في الوزارة، ولكن محمدًا فريد رفض بقوله (كيف يطلب مني أن أشترك في حكم البلاد في ظل الاحتلال وأنا أجاهد الاحتلال، وكيف يتفق النقيضان؟(١٨).

استطرد محمد فريد في مذكراته عن موقف محمد سعيد من جريدة اللواء والحزب الوطني، ذاكرا أنه عندما رفت المحررون في اللواء ضمن من رفت من الصحفيين اتفقوا مع محمود عزت ومحمد عفيفي والمويلحي وغيرهم على إنشاء جريدة يومية تنطق بلسان الحزب الوطني وتسير على مبادئه وتحارب اللواء وتأخذ مكانته إن أمكن، وجمع لها رأس مال كان الدافع لجزء كبير منه المويلحي من الأموال السرية التي كانت تعطى له من الداخلية(مما يؤيد أنه كان من رجال البوليس السري أن محمدًا باشا سعيد نفسه أخبرني وهو ناظر الداخلية أن يوسف المويلحي المذكور حضر ذات يوم إلى عبد الله باشا صفير الشامي ـ رئيس البوليس السري السياسي ـ وطلب منه ثلاثة آلاف جنيه ليخرب اللواء والحزب الوطني فعرض صفير على محمد سعيد وهذا يدعي بأنه رفض الدخول في مثل هذه الأمور) (ولكن يعلم الله أنه كاذب وأنه كان من أكبر العاملين على خراب اللواء وكان يظهر لي وللحزب الإخلاص نفاق حتى لا نأخذ الأهبة لكفاحه).

"وبعد النزاع الذي دار على ملكية اللواء والذي نتج عنه تعيين يوسف بك

المويلحي حارسًا قضائيًا عليها، وقد حضر للتنفيذ في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠، أي بعد قتل بطرس غالي بثمانية أيام، والحكومة قائمة بشدة ضد الحزب الوطني ورجاله وجرائده واستلم إدارة اللواء وأحضر معه كل العمال الذين أخرجوا بسبب الإضراب السابق وأراد التدخل في سياسة الجريدة والإطلاع على كل ما يكتب فيها، وعارضته بصفتي رئيس الحزب وصاحب الإشراف على سياسته وسياسة جريدته، فلم يقبل طبعا لأن قصدهم كان وضع يدهم على الجريدة فتركناها وأعلنا بأنها لا علاقة لها بالحزب".

واستمر محمد فريد في رواية ما حدث فذكر: "أسسنا جريدة العلم وظهر العدد الأول يوم ٧ أو ٨ مارس أي بعد أسبوع وساعدنا محمد باشا سعيد إذ ذاك بالحصول على رخصة إصدار العلم وتساهل معنا في مسألة التأمين وبالاختصار قام في هذه الحادثة بما يجب عليه لأنه كان مازال محتاجا لتعضيض الحزب الوطني إليه".

ويذكر أن محمدًا سعيدًا قد عمل على محاربة جريدة العلم وأقفلها لمدة شهرين ابتداء من ٢٠ مارس ١٩١٠ بحجة أنها خرجت في كتاباتها عن حد الاعتدال[١٩]؛ أي بعد إصدار عددين منها، هذا بالإضافة إلى أن محمد سعيد (تمشيا على تسكين الحركة الوطنية) شرع في عقد المؤتمر الوطني بناء على رغبة جورست لمحاربة الأقباط وبالتالي للتفريق بين الأقباط والمسلمين؛ وسمي هذا المؤتمر أيضا المؤتمر المصري وقد عقد في مصر الجديدة من أبريل لمايو سنة ١٩١١ ردا على المؤتمر القبطي الذي عقد بأسيوط في مارس سنة ١٩١١[٢٠].

وعلى هذا يمكن فهم اتجاهات السلطة الفعلية منها والشرعية نحو مواجهة الحركة الوطنية وزعاماتها.

لذا عملت الوزارة برئاسة محمد سعيد باشا خلال فترة تواجدها التي تربو على الأربع سنوات على تحقيق هذا الاتجاه، فأصدرت ثلاثة قوانين تعطي السلطة التنفيذية الصفة القانونية في تصرفاتها المطلقة تجاه الحركة الوطنية وزعاماتها وهي:

القانون الأول: ويخص قضايا الصحافة والمطبوعات وقد وضعه سعد زغلول بصفته ناظرا للحقانية.

القانون الثاني: يهدف إلى منع طلاب المدارس من الاشتراك في المظاهرات وذلك عن طريق تهديدهم بعقوبات مختلفة وهو ما عرف بقانون المواظبة.

القانون الثالث: خاص بتعديل قانون العقوبات بحيث يعاقب بالسجن كل من يشترك في اتفاق بقصد ارتكاب الجنايات حتى لو لم يشترك في ارتكابها.

والواقع إن النظارة بدأت تطبيق سياستها هذه بعد تأليفها بوقت قصير، فبالنسبة للزعامات فقد صدر في منتصف يونيه أي بعد تأليف محمد سعيد النظارة بأربعة شهور قانون نظر الجرائم الصحفية أمام محاكم الجنايات لا محاكم الجنح، ومن المعروف أن الصحافة في ذلك الوقت كانت لسان الحركة الوطنية.

واستخداما لهذا القانون صدر الحكم على الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس تحرير اللواء بالحبس ثلاثة شهور في أغسطس عام ١٩١٠ وعلى محمد بك فريد رئيس الحزب الوطني بالحبس ستة شهور في يناير من العام التالي وكانت التهمة الموجهة للزعيمين تقريظ كتاب(وطنيتي) الذي كتبه الشيخ الغاياتي ورأت السلطة أنه يحض على كراهة الحكومة والازدراء بها.

وفي أول مايو عام ١٩١٢ صدر حكم على رئيس الحزب الوطني بالحبس سنة أفلت منه بعد أن كان قد غادر البلاد قبل صدوره وحذا حذو الزعيم عدد من قادة الحزب الآخرين على رأسهم الشيخ جاويش.

أما بالنسبة لمواجهة الحركة الوطنية فقد كان هناك الانقضاض على الصحافة الوطنية، ففي خلال فترة تزيد عن عام تم تعطيل أربع من صحف الحزب الوطني من جانب آخر فقد عملت على الحد من النشاط الطلابي فصدر قانون المواظبة والسلوك في أكتوبر عام ١٩١٠ والذي خول نظارة المعارف حق فصل أي طالب بسبب عدم انتظامه في الدراسة أو لسوء سلوكه، وقد منح هذا القانون للسلطة على ذلك النحو تأثيرا هائلا على قدرة الطلاب على الحركة السياسية.

كما شمل أخيرا اتجاه العمل الوطني نحو السرية فصدر قانون الاتفاقات الجنائية الذي تضمن عقوبات معينة بهدف متابعة الجمعيات السرية وصبغها بعدم الشرعية(٢١).

والجدير بالذكر أن هذه القوانين قد زادت من تذمر الوطنيين وقد أفصح سعد زغلول في مذكراته عن ذلك بقوله: "كنت في أشد حالات القلق لأني أشعر في النفوس هياجا"(٢٢).

ومن الأمور التي تثير التعجب مما ذكره سعد زغلول، أن هذه القوانين صدرت أثناء وجوده عضوا في النظارة من ناحية، ومن ناحية أخرى أنه هو الذي كان قد صدق على إصدار تلك القوانين بوصفه ناظرا للحقانية في تلك النظارة. لذا فإن محمد فريد قد كتب في إحدى مذكراته: "أنه قد ورد له خطاب من عبد الملك أفندي حمزة بك بخصوص ترشيح سعد زغلول لانتخابات الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ هذه الجملة:- "ولم نرشح سعد إلا بعد أن عاهدناه على أن يكون معنا قلبا وقالبا، وإشهار هذا التعهد وإذا وفقنا إلى الفوز إن شاء الله نجدد ذلك العهد ونعلنه للناس".

وقد رد عليه محمد فريد قائلا: "إنما يلزم لذلك أن يعلن انضمامه للحزب بعد أن تتأكدوا من إخلاصه وأن قصده لم يكن الاستعانة بنا للوصول إلى الوزارة ثم ينقلب كما فعل سعيد باشا، يجب الاحتراس الكلي مع هؤلاء الناس الذين يسيرون مع الحوادث"، وطلب منهم ضرورة أخذ المواثيق من سعد زغلول كتابة"(٢٣).

وإن كان لكل تلك الأحداث مدلولها فإنه بكل بساطة تدل على مدى ثقة رجال الحزب الوطني في محمد سعيد وما كان متوقعا منه تجاه الحركة الوطنية عند توليه رئاسة النظارة بعد بطرس غالي، ثم انقلابه عليها فيما بعد.

وقد أوضح عبد العزيز جاويش نفي الوطنيين المتكرر إلى خارج مصر على نحو غامض بعد عودته من منفاه في أواخر ١٩٢٣ فقال: "خرجت من مصر نتيجة لكيد قام به محمد سعيد باشا وزير الداخلية إذ ذاك لأنه حينما أعيته الحيل دبر لي أمرا وأراد أن يبطش في شخصي بالحزب الوطني كله، كما فعل

ذلك أكثر من مرة من قبل"[٢٤].

ومن خلال ما ذكره عبد العزيز جاويش يتضح إلى أي مدى كان يتظاهر محمد سعيد بالانتماء إلى الحزب الوطني وكيف حسب عليه في وقت كان يبطش بكل ما يمت بصلة إلى الحزب ورجاله.

الواقع أن محمد سعيد باشا قبل تأليفه الوزارة الأولى سنة ١٩١٠ كان محسوبا على الحزب الوطني حتى أن المعتمد البريطاني قد أبدى مخاوفه من ذلك الأمر عند اختيار الخديو له لتأليف الوزارة بعد اغتيال بطرس باشا غالي، وسيأتي الحديث عن علاقة محمد سعيد باشا بالحزب الوطني من خلال تناول موقفه من الحركة الوطنية في مصر ومحمد فريد نفسه الذي تولى رئاسة الحزب بعد مصطفى كامل سنة ١٩٠٨.

استقالة وزارة محمد سعيد الأولى

ولما كان الخديو عباس حلمي الثاني قد رأى أن موقف محمد سعيد باشا رئيس النظار من أزمة بيع خط حديد مريوط والأوقاف سلبيا، ازداد حنق الخديو عليه، لذا لم يطق صبرا على بقائه في الوزارة فحاول التخلص منه ، ولكن اللورد كتشنر المعتمد البريطاني أفهمه خطورة ما سيقدم عليه.

وكرر الخديو محاولاته وعرض على كتشنر تعيين مصطفى فهمي بدلا من محمد سعيد رئيسا للنظار ولما كان كتشنر يعرف عن مصطفى فهمي أنه صنيعة الاحتلال القديم فقد قبل عرض الخديو لأن الاحتلال لا يهمه شخص رئيس الوزراء بقدر ما يهمه ولاؤه للاحتلال[٢٥]، لذا رحب بالفكرة.

وقدم محمد سعيد استقالة الوزارة يوم الجمعة ٣ أبريل ١٩١٤، ونرجع أسباب هذه الاستقالة إلى:

أن الخديوي نقم من سعيد باشا انحيازه التام إلى اللورد كتشنر ومسايرته إياه في سلطانه المطلق الذي استحوز عليه حتى أصبح هذا المعتمد هو الحاكم بأمره في مصر.

وأقام الخديوي في قصره بعيدا عن أي ممارسة للحياة السياسية في مصر بعض الوقت خلال تلك الحقبة، حيث أن محمد سعيد باشا ولم يكن يطلعه على

أوامر اللورد كتشنر ونواهيه بل كان يعمل بها دون الرجوع للخديوي، وبلغ أن محمد سعيد باشا ذكر في بعض مجالسه الخاصة أن وجوده في النظارة لا يستند إلى رضاء الخديو عنه بقدر ما يستند إلى رضاء المعتمد البريطاني، فلما بلغ ذلك الخديوي عباس حلمي الثاني ذاد حنق عليه، وجاءت حادثة سكة حديد مريوط سببا لزيادة حنقه.

وخلاصتها أن الخديوي كان يملك هذه السكة إذ أنشأها بماله، ولما لم تأت بالربح الذي كان ينتظره شرع في بيعها إلى شركة إيطالية فاعترض اللورد كتشنر على هذا البيع فعرض الخديوي أن تشتريها الحكومة المصرية وانتهت المفاوضات في فبراير سنة ١٩١٤ ببيعها إلى الحكومة مقابل ٣٩٠ ألف جنيه فعدَّها الخديوي صفقة خاسرة وأخذ على سعيد باشا أنه نفذ فيها أوامر اللورد كتشنر فزاد حنقه عليه ولم يطق صبرا على بقائه في الوزارة وأخذ يعمل على إسقاطه وسلك إلى ذلك سبيل التفاهم مع المعتمد البريطاني، فأفضى إليه في إحدى مقابلاته باستيائه من خطة سعيد باشا، ولمح في حديثه أن يفضل عليه مصطفى فهمي باشا وأشار إلى أنه يستطيع أن يعرف منه رغبات اللورد كتشنر في شئون الحكومة حتى يتفاهما فيه، وإذا كان اللورد كتشنر يعرف في مصطفى فهمي باشا أنه صنيعة الاحتلال القديم فقد قبل ما عرضه عليه الخديوي ووافق على إحلاله محل محمد سعيد لأن الاحتلال لا يهمه شخص رئيس الوزارة بل يهمه ولاءه للاحتلال وطاعته في تنفيذ أوامره فلما تم هذا الاتفاق أصبحت وزارة محمد سعيد باشا مقضيا عليها بالسقوط[٢٦].

علاقة محمد سعيد بالسلطة الفعلية (المعتمد البريطاني):

عندما رشح الخديوي عباس حلمي الثاني محمد سعيد لرئاسة النظارة بعد مقتل بطرس غالي باشا كان قد علم من الخديو أن وجوده في الحكومة مرهون برضا المعتمد البريطاني عليه، هذا بالإضافة إلى علمه بتخوف المعتمد البريطاني من تعيينه رئيس للوزراء بسبب ميله للحركة الوطنية واعتباره من أجنحة الحزب الوطني، لذلك حرص على كسب رضا السلطة الفعلية في البلاد، ومن المعروف أن محمد سعيد قد تولى رئاسة النظارة الأولى في ٢٣ فبراير سنة ١٩١٠ إلى ٥ أبريل سنة ١٩١٤ على عهد المعتمد ألدون جورست وشهد عهد

ذلك المعتمد فترة الوفاق بين قصري عابدين والدوبارة كان حتى مجيء كتشنر والذي عاد في عهده الشقاق بينهما مرة أخرى.

وعندما اختير محمد سعيد باشا لتشكيل الوزارة للمرة الثانية سنة ١٩١٩ استمرت العلاقات بينه وبين المندوب السامي البريطاني المارشال اللنبي على وفاق إلى أن اختلفا في مسألة مجيء لجنة ملنر ذلك الاختلاف المعتاد بين تفكير العسكري وتفكير الوزير ذو الفكر المدني والذي ينتمي إلى المدرسة التركية.

فاللورد اللنبي كان يرى أن رفض المصريين لقدوم اللجنة إلى بلادهم سبب كاف لتعجيل قدومها وأن إقناع المصريين بأن عواطفهم ومطالبهم لا حساب لها ولا إكتراث بها هو المقدمة الصالحة لمجيء اللجنة التي كانت مهمتها الأولى إرضاء تلك العواطف والبحث عن تلك المطالب فإكراه الناس على قبول الأوامر هو المهم في السياسة العسكرية سواء نجحت اللجنة أو لم تنجح، بينما رئيس الوزارة كان يرى كما علمنا مما سبق أن لا تحضر اللجنة قبل الفراغ من حل القضية المصرية بين الدولة العثمانية صاحبة السيادة وانجلترا.

وهو له رأي قيمته من الدهاء والحصافة ولكن لا قيمة له إلى جانب الأوامر العسكرية البريطانية، أما وقد اختلف اللورد ذو الفكر العسكري ورئيس الوزراء ذو الفكر المدني فلا مفر إذن من أن يستقيل محمد سعيد[٢٧].

علاقة محمد سعيد بالجمعية التشريعية.

يبقى بعد ذلك العلاقة مع المؤسسات السياسية الأخرى ، فقد واجهت النظارة السعيدية على عهد الشقاق نوعا جديدا من العلاقات أثر في استقرارها أشد التأثير مما يتمثل في علاقاتها مع الجمعية التشريعية التي تم تكوينها وقتذاك (١٩١٣ ـ ١٩١٤). ذلك أنه مع نمو العمل الحزبي ونجاحه في أن يفرض وجوده بشكل مؤثر على المجالس شبه النيابية القديمة (الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين) فقد سعى كتشنر إلى القضاء على هذه المجالس وإحلال مجلس جديد محلها ـ هو الجمعية التشريعية ـ مستهدفا من وراء ذلك العمل أضعاف موقف طبقة كبار الملاك فيها ، عماد العمل الحزبي واستبدالها

بمتوسطي وصغار ملاك الأراضي الزراعية.

وسعيا وراء تحقيق هذا الهدف فقد تضمن قانون الجمعية التشريعية تغييرين هما :

- توسيع قاعدة التصويت فبلغ عدد المقيدين في جداول الانتخابات الجديدة ٢ مليون مصري، - التوسع في الصلاحيات الاستشارية عما كان للمجلسين القديمين فأصبح من حق الجمعية تأخير أي قانون ، كذا عقد لجان مع الممثلين الحكوميين في أي مسألة محل خلاف ، وحق مساءلة الحكومة تحريرا وشفاهة ، بالإضافة إلى حق تقديم اقتراحات القوانين لتعبر بها عن رغبات ممثلي الشعب وكان وراء التوسع في الصلاحيات الاستشارية الرغبة في إضفاء الأهمية على الطبقات الجديدة التي تصور المعتمد البريطاني أنها ستدخل الجمعية التشريعية مما يضعف من الدور السياسي الذي استمرت تقوم به طبقة كبار الملاك في معارضة الاحتلال خلال السنوات السابقة .ولكن أتت النتيجة مخيبة تماما للآمال الإنجليزية ذلك أن نفس الطبقة التي استهدف الاحتلال إبعادها قد دخلت الجمعية التشريعية أيضا ولكن بقدر أكبر من الشعبية وفره لها اتساع قاعدة التصويت وقدر أكبر من الصلاحيات وفره لها القانون الجديد يدل على ذلك طبيعة المناقشات الجادة التي حفلت بها جلسات الجمعية التي بدأت فى ٢٢ يناير ١٩١٤ .

وقد أثرَّت هذه النتيجة على نظارة محمد سعيد التي كان عليها أن تواجه كتلة معارضة قوية يتزعمها سعد زغلول ناظر الحقانية السابق ووكيل الجمعية المنتخب والتي دأبت على إحراج النظارة السعيدية بمختلف الوسائل يدعمها في ذلك اهتمام واضح من قطاعات عريضة من المصريين وإمكانيات مساءلة النظار وهو ما لم يكن متوافرًا فى المجالس الشورية السابقة.

ومن الواضح أن النظارة بافتقارها للوحدة من ناحية، وبإخفاق رئيسها عن محاجاة سعد وأنصاره من ناحية أخرى قد سجلت عجزا بالغا في مواجهة الموقف الجديد ، وقد أدرك المعتمد البريطاني في القاهرة هذه الحقيقة مما دعاه إلى أن يشكو من فشل محمد باشا سعيد في التعامل مع الجمعية التشريعية وذلك بعد حوالي شهرين فقط من قيام هذه الجمعية .

وكان منتظرا والأمر على هذا النحو أن ينقضي عمر النظارة السعيدية الذي امتد لأربع سنوات[٢٨].

علاقة محمد سعيد بسعد زغلول.

إن محمد سعيد قد عمل جاهدا على إبعاد سعد زغلول عن منصب وزير الحقانية سنة ١٩١٢، وحاول أيضا إبعاده عن الترشيح لعضوية الجمعية التشريعية إلا أن سعد زغلول قد بذل أقصى ما في وسعه حتى نجح في هذه الانتخابات، فاستمر محمد سعيد بإيعاز من كتشنر يضيق الخناق على سعد بهدف إبعاده عن الساحة السياسية وخير مثال على ذلك ما أثير من قضية الوكيلين المعروفة والتي صرح محمد سعيد أمام الجمعية أن الحكومة متمسكة بأن يرأس الجلسات وكيلها المعين عدلي يكن ودار نقاش حاد بين الرجلين حول هذا الأمر، مما يتضح أنه كان وراء إثارتها هدف سياسي كانت يبغيه محمد سعيد والمعتمد البريطاني وهو إبعاد سعد زغلول عن منصب رئاسة الجمعية التشريعية في وقت غياب الرئيس[٢٩].

وبعد أن حسمت قضية الوكيلين هذه لصالح الوكيل المعين ،استمرت العلاقة بين سعد زغلول ومحمد سعيد غير مستقرة وكان الأول كثيرا ما يستغل الفرصة للتشهير بالثاني وبأعماله في دائرة أحمد سيف الدين والتي سيشار إليها فيما بعد، هذا بالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه من التشهير بمواقف وتصرفات محمد سعيد المضادة لسعد زغلول والهيئة الوفدية سواء قبل توليه الوزارة الثانية أو أثنائها .

إلا أنه قد حدث تغيرا في موقف محمد سعيد من سعد زغلول بعد تركه الوزارة الثانية، تمثل هذا التغير في ما صرح به من آراء في الخلاف الذي نشب بين عدلي وسعد زغلول في قضية المفاوضات مع بريطانيا ومن يرأس وفد المفاوضات يمكن الإشارة إلى تلك التصريحات فيما يلي:-

لقد أجرت جريدة وادي النيل حديثا مع محمد سعيد باشا تستطلع رأيه فيما حدث من الخلاف بين الزعيمين نقتطف أهم ما جاء فيه:

أرى أن الخلاف القائم بين رئيس الوفد ورئيس الوزراء خلاف عادي يحدث

مثله كثيرا بين الرجال المفكرين والسياسيين، وهذا ما أتوقعه من رجلين عظيمين مثلهما، خصوصا إذا كان الخلاف متعلقا بأمر هام كالمفاوضات الرسمية بين مصر وبريطانيا، وإذا تشدد سعد باشا مع الوزارة وتمسك بشروطه معتقدا أنها لازمة للقيام بمهمته الشاقة فإنما يكون على حق فيما يفعل، بل أكثر من هذا يستمر محمد سعيد باشا في حديثه مشيرا إلى أن شروطه -يقصد سعد زغلول- لم تبلغ من الشدة ما يجعل قبولها مستحيلا.

واستطرد قائلا: أنه قد قابل عدلي باشا أخيرا بمصر ودار الحديث بينهما على هذه الشروط، فأظهر الأول للثاني رأيه بأن الأوفق إجابة مطالب سعد باشا لاعتقاده أن من مصلحة القضية المصرية بل من أكبر عوامل النجاح في المفاوضات أن تتكاتف الوزارة مع سعد باشا وأن يعمل الاثنان يد واحدة، وهناك أمر جدير بالنظر ومن شأنه أن يسهل على الوزارة إجابة شروط سعد باشا ذلك أن إنجلترا يهمها الوصول إلى اتفاق يرضي المصريين عملا بنصيحة اللورد ملنر في تقريره المشهور لحكومته حيث قال أن (إن كل اتفاق حكومي بشأن مصر لا يكون على رغبة الأمة كارثة) وما دامت هذه الأمة لا ترضى باتفاق إلا إذا كان على يد سعد باشا وبمعرفته لأنه موضع ثقتها فليس هناك مانعا من إجابة شروطه بعد ذلك ومن الممكن بلا شك أن يتنازل عدلي يكن عن رئاسة المفاوضين الرسميين لسعد زغلول.

وماذا يمنع عدلي باشا من التنازل عنها وهي لا تذكر أمام مصلحة الوطن خاصة وأن عدلي باشا قد أعلن في برنامج وزارته السياسي أن الوزارة ستعمل مع الوفد من أجل القضية الوطنية، هذا بالإضافة إلى أن الأمة لن تقبل أي اتفاق لا يكون سعد طرف فيه[٣٠].

وفي موضع آخر صرح محمد سعيد باشا في حديث أجرته جريدة المحروسة حول نفي سعد زغلول بما يلي:

أولا: أنه لم تجر بينه وبين اللورد نورث كليف أية محادثة .

ثانيا: أن الذين يدعون أن نفي سعد باشا وصاحبه لم يؤثر في الشعب المصري قد غشوا أنفسهم، لأن المصريين شديدو الاستياء من الضغط الواقع

الآن عليهم، ويعتبرون الحالة الراهنة وعلى الأخص نفي سعد باشا وأصحابه إهانة عظمى للشعب بأكمله.

ثالثا: إن دواء هذا الموقف صعب الإيضاح بسبب الحوادث المؤسفة التي وقعت أخيرا ولكن بما أن الأمة لا تضع ثقتها في سعد باشا فسيكون من الميسور إرضاء البلاد بإعادة سعد باشا ورفاقه إلى مصر(٣١).

محمد سعيد ودائرة الأمير سيف الدين

لعبت دائرة أحمد سيف الدين دورا أحيانا في توجيه السياسة المصرية خلال الربع الأول من القرن العشرين ، أي منذ إعلان قرار الحجر على الأمير أحمد سيف الدين سنة ١٩٠٠، حيث أصبحت هذه الدائرة هي الدجاجة التي تبيض ذهبا لمن يتولى نظارتها، فكان الخديو عباس حلمي الثاني يختار القيَم من أصدقائه ويظل قيماً لسنوات ثم يعزل بعد أن يكتشف سرقته من الدائرة وغناه الفاحش(٣٢).

وقد شغل محمد سعيد باشا منصب القوامة هذا لمدة عشر سنوات بعد تركه الوزارة سنة ١٩١٤ .

ويجب الإشارة هنا إلى أن سعد زغلول لم ينس ما كان يفعله محمد سعيد باشا ضده حتى انتهى به الأمر إلى تقديم استقالته من نظارة الحقانية، أو موقف محمد سعيد باشا من سعد زغلول أثناء انتخابات الجمعية التشريعية أو قضية الوكيلين التي تعمدت الحكومة برئاسة محمد سعيد باشا إثارتها لتحجيم سعد زغلول وإحراجه أمام أعضاء الجمعية التشريعية من ناحية وأمام الرأي العام من ناحية أخرى، مما دفع بسعد زغلول إلى أن يتصيد الأخطاء لمحمد سعيد باشا بعد تركه أو استعفاءه من النظارة ١٩١٤، ولما كانت دائرة أحمد سيف الدين مغنم لكل من يشغل منصب القيم على ذلك الأمير، فذكر سعد زغلول في مذكراته أن محمد سعيد وشيعته كانوا يترقبون الفرص لدس الدسائس عن حسين رشدي وأصدقاءه لدى السلطة العسكرية البريطانية طمعا في أن يفضي ذلك إلى سقوط وزارة حسين رشدي الثانية، واستطرد حسين رشدي متعجبا ومتسائلا من موقف محمد سعيد فعلق على ذلك قائلا: كيف يتظاهر الآن

بالغيرة على النظام الحالي ويظهر شدة حرصه على الدفاع عنه وإنه لم يكن ينتظر منه بعد أن ساعده في توليه إدارة دائرة أحمد سيف الدين ومده برأيه في القيام بأعبائها أن يدس له الدسائس.

ووجه سعد زغلول اللوم لحسين رشدي قائلا له: إنك تستحق أكثر من هذا.

وفي الحقيقة أن سعد زغلول لم ينس لمحمد سعيد باشا موقفه منه أثناء وجود الأول ناظرا للحقانية تحت رئاسة الثاني وكيف أن الأول اضطر سعد زغلول إلى تقديم استقالته سنة ١٩١٢، لذا كان يترقب تصرفات محمد سعيد باشا فأشار في مذكراته أن الناس يتحدثون كثيرا عن ما يحدث في هذه الدائرة ويندون كثيرا بمحمد سعيد باشا ويزعمون أنه شريك لمن يدعى شارلي باكوس في السمسرة ويؤكدون هذا الزعم.

فقال مطرقا إني لم أسمع بهذا الزعم من قبل وإنما عينت سعيد باشا رأفة به لأنه كان في احتياج شديد ثم قال أنه ينظر بنفسه في أمور الأوقاف ولا يغادر فيه صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأصدر أمره فيها بما يناسب.

وفهمت من خلال حديثه إنه قليل الثقة بوزيرها إسماعيل باشا صدقي.

وفي موضع آخر ذكر سعد زغلول أنه على أثر ذكر اسم محمد سعيد باشا قال: أنه تقابل في مأتم عبد الله بك الطوير مع حسين رشدي باشا وعدلي يكن باشا فأخبره الأول بأن اللورد سيسل المستشار المالي بلغه أن محمد سعيد سعى لديه في أن تبيع ماليته إلى شارلي باكوس الأقطان التي اشترتها من الزراعيين فلم يقبل المستشار المذكور هذا الطلب فألح عليه سعيد إلحاحا شديدا حتى انتهى بأن يقول له أرجوك أن تقبل هذا الأمر لأن فيه مصلحة لي وهي أن لي نصيبا مع باكوس في السمسرة فدهش المستشار المالي لهذا التصريح ورفض الطلب.

ويذكر أن حسين رشدي باشا استمر في حديثه قائلا: أنه قد أخبر السلطان حسين كامل بالأمر فاستغربه ورأى أن يسأل اللورد سيسل في شأنه.

والظاهر أنه سأله فأيد له صحة الخبر ثم شاع في الناس هذه الحكاية وتناولتها ألسنة الكثير منهم في المجالس الخصوصية، وقد صاحبت هذه

الإشاعات إشاعات أخرى عن أعمال محمد باشا سعيد في دائرة سيف الدين منها أنه ألزم مستأجر الدائرة بأن يترك ٤٠ أو خمسون قرشا على اختلاف الرواية عن كل قنطار من أقطانه التي كان قد تم بيعها لشارلي باكوس السابق الإشارة إليه في مقابل أن الدائرة تنقص الإيجار لهم في العام المقبل، ومنها أنه أجَّر إلى شريعي باشا مقدارا عظيما من الأطيان في الوجه القبلي يزيد على أربعة آلاف فدان باعتبار الفدان الواحد ستة جنيه مع أن العارفين يؤكدون أن هذه الأطيان في غاية الجودة وإنها كانت مؤجرة من قبل باعتبار عشرة جنيه للفدان.

ومنها أن أحد الخواجات أراد أن يستأجر من هذه الدائرة أربعة آلاف فدانا أخرى فطلب منه رشوة أربعة آلاف جنيه فذهب إلى أحد أغنياء الأقباط يعرض عليه أن يشاركه في هذه الإجارة وفي المبلغ المذكور، ويؤكد الإشاعتين الأخيرتين نجيب باشا غالي تأكيدا تاما قل والله أعلم بالحقيقة، غير أن انتشار مثل هذه الشائعات التي أثيرت حول اسم محمد سعيد يزيد الشك في استقامته(٣٣).

والواقع أن هذه الشائعات لم تكن من فراغ ويؤكد ذلك ما حدث بعد هذا بعدة سنوات، ففي ١٨ أغسطس آب عام ١٩٢٥ أوردت "الأهرام" أن الديوان الملكي قرر إبعاد محمد سعيد باشا رئيس الوزراء السابق عن منصب القيَم على ممتلكات الأمير سيف الدين، وفي اليوم التالي شرحت الصحيفة سبب هذا التغيير، قائلةً إن الديوان الملكي تلقى تقريراً مجهول المصدر يفيد بأن محمد سعيد قد اختلس مبلغ ٤٢ ألف جنيه من أموال الأمير سيف الدين.

وحين استدعى المجلس الذي شكل للتحقيق في هذا الأمر الموظف المالي المسؤول عن الدائرة واستفسر منه عن المبلغ المتبقي في الخزينة أجاب بأنه ٤١ ألف و٢٤٥ جنيهاً، إلا أنه بعد فتح الخزينة لم يعثر سوى على مبلغ ٩٠٠ جنيه.

واستدعى نفس المجلس محمد سعيد للاستفسار منه عن ذلك، فاعترف بأنه أخذ المبلغ المالي الناقص وكتب إقراراً خطياً بهذا الأمر، وطلب السماح له برد المبلغ بالتقسيط، وبالرغم من أن المجلس قد رفض النظر في طلبه، فإنه

وافق على فترة السماح التي طلبها لرد المبلغ المختلس،الغريب أننا حين نتابع ما نشرته "الأهرام" في أعدادها اللاحقة سنكتشف أن محمد سعيد باشا لم يرد على الإطلاق المبلغ الذي اعترف باختلاسه، وبفضل صلات محمد سعيد القوية مع القصر، ابتلع سعيد باشا المال الذي اختلسه ولم ينفذ تعهداته برد المبالغ المستحقة عليه، هذا بالإضافة إلى أن ما كان القيم يحصل عليه من مبالغ في الخفاء، حيث كان هذا القيم على ثروة أحمد سيف الدين لا ينفق عليه وهو من يمتلك الملايين من الجنيهات لم يكن يحصل سوى على ٤٠٠٠ جنيه سنوياً، في حين بلغ ريع ثروته نحو ١٢٠ ألف جنيه مصري سنويا.

وزارة محمد سعيد الثانية من ٢٠ مايو إلى ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ .

وكانت خاتمة تصرفات بريطانيا تجاه مصر ذلك التصريح الذي ألقاه اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطاني في مجلس العموم في ١٥ مايو ١٩١٩والذي جاء فيه: "أن حكومة جلالة الملك لا تنوي مطلقا أن تجهل أو تتخلى عن القيود والتبعات التي تحملتها عندما وضعت مهمة حكم مصر على عاتقها، وهذه القيود والتبعات قد تأيدت بإعلان حمايتنا على البلاد" .

كما جاء في جانب آخر من التصريح الإعلان عن نية الحكومة البريطانية إرسال لجنة إلى مصر،"تحدد صفة الحماية الجديدة وتعرض رأيها فيما يختص بإدارة البلاد في المستقبل بعد أن بقيت بلا وزارة"، وأعلن المندوب السامي البريطاني أن كل وكيل وزارة يقوم بأعباء وزارته حتى يتسنى العثور على مصري يقبل بتأليف الوزارة في مثل هذه الظروف بعد تقديم حسين رشدي لاستقالته في شهر أبريل ١٩١٩ .

وكان مطلوبا بعد هذا التصريح تأليف وزارة جديدة تقبل به من جانب وتستقبل اللجنة والتي عرفت بلجنة ملنر من جانب آخر.

ووقع الاختيار في هذا الصدد على محمد باشا سعيد رئيس النظار السابق والذي رُئي أنه أنسب من يقوم بهذه المهمة لأكثر من سبب:

– إنه لم يكن في أي وقت من المنضمين إلى سعد زغلول وجماعته، فقد كان معلوما أن سعيد باشا قد انضم إلى أصحاب اتجاه الحزب الوطني بهدف مناوأة

الشعبية الجارفة التي كان قد اكتسبها سعد خلال تلك الفترة.

– كان بين الرجلين (سعيد وسعد) خصومة قديمة بدأت منذ أن احتل سعيد منصب رئيس الوزراء خلفا لبطرس غالي ١٩١٠ وهو المنصب الذي كان يطمع فيه سعد،ثم زادت بخروج سعد من الوزارة السعيدية واستحكمت بمواقف سعد العدائية من هذه الوزارة أثناء وكالته للجمعية التشريعية، وقد رأى الإنجليز استغلال هذه الخصومة .

– قبول سعيد باشا للحماية البريطانية على البلاد أساسا لتأليف الوزارة الجديدة متمشيا في ذلك مع تصريح كيرزون(٣٤).

وعند تشكيل محمد سعيد لوزارته الثانية في مايو ١٩١٩ ذكر محمد فريد في مذكراته أن الأمة كانت غير راضية عن تعيين هذه الوزارة لقبولها الحماية، وأرسلت جوابات تهديد لمحمد سعيد بل وللسلطان فؤاد(٣٥).

ومن الغريب أن محمد سعيد يقول في حديث له نشر في الصحف المصرية أنه سيسعى في رفع الأحكام العرفية وإعادة الأحكام للسلطة المدنية كما كانت وفي توسيع سلطة واختصاصات الجمعية التشريعية –المعطلة–، أما المسألة السياسية فيترك حلها لمؤتمر باريس مع علمه بأن دول الحلفاء قد وضعت في شروط الصلح نصا يقضي باعتراف جميع الموقعين عليها بحماية إنجلترا على مصر ويلزم ألمانيا ومن كان معها بذلك فتركه البت في الحماية إلى ذلك المؤتمر نفاق ومغالطة أصبحت لا تقنع أحد من المصريين ولا يبعد أن يقتل قريبا لأن الوطنيين ما زالوا في تحمسهم وأظن أنهم لا يتأخرون عن قتله قريبا.

وقد قوبل خبر تأليف محمد سعيد باشا الوزارة الثانية بالاستياء الشديد من معظم المصريين على كافة المستويات، واعتبروا ذلك خروجا على الوحدة القومية وإضعافا للحركة الوطنية المصرية، ولم يقلل من هذا الاحتجاج ما أذيع وقتئذ من أن هذه الوزارة إدارية محضة لها صبغة سياسية ستقتصر مهمتها على تصريف الشئون الإدارية المحضة تاركة الشئون السياسية للوفد المصري وحده(٣٦).

والواقع أن الشعب المصري قد قابل نبأ تأليف وزارة محمد سعيد باشا كما

قابل تصريحه السالف الذكر بالمظاهرات في القاهرة والإسكندرية لأن الأمة لم تطمئن لما تضمنه هذا برنامج تلك الوزارة، وتوالت عرائض الاحتجاج ترفع إلى السلطان أحمد فؤاد وقتذاك، هذا بالإضافة إلى أن المظاهرات أخذت تنتشر في بعض المدن الأخرى.

وفي يوم ٢٥ مايو ١٩١٩ حدثت مظاهرة كبرى بالإسكندرية تدخل فيها الجنود البريطانيون فجرح ضابط بريطاني وقتل أحد المتظاهرين كما قبض على كثير منهم.

وفي يوم ٢٧ مايو ١٩١٩ اجتمع خلق كثير في الجامع الأزهر وألقيت الخطب احتجاجا على تأليف الوزارة[٣٧]. هذا بالإضافة إلى أنه في يوم الجمعة ٢٣ مايو أن خرجت مظاهرة بالإسكندرية عقب صلاة الجمعة من مسجد المرسي أبو العباس ضد محمد سعيد باشا، وطافت بعض الشوارع ثم فرقها البوليس، وهذه المظاهرة لها مدلولها حيث أن محمد سعيد باشا من أهل هذه المدينة، وفي يوم الأحد ٢٥ منه قامت ضده مظاهرة أكبر من الأولى إذ عقد اجتماع كبير في مسجد أبي العباس وخرج المجتمعون في مظاهرة تهتف ضد الوزارة وتدخل الجنود البريطانيون فجرح ضابط بريطاني وقتل أحد المتظاهرين وقبض على كثيرين وشيعت جنازة القتيل في مشهد رهيب.

كذلك عقد اجتماع كبير في الأزهر ألقيت فيه الخطب العدائية ضد الوزارة وبالجملة كانت هدفا لتيار كبير من السخط العام من معظم قطاعات الشعب المصري.

ويوافق اغلب من أرخ لتلك الفترة على ما أعلنه سعيد باشا عند قيام وزارته بأنها وزارة إدارية، ويرون أنها فاتحة وزارات ثلاث من هذا النوع (سعيد ووهبه ونسيم) وذلك على أساسين:

أولهما: أن هذه الوزارات قد تشكلت بهدف تسيير دفة الأمور الإدارية في البلاد، أما الشئون السياسية فهي تتركها للوفد في أوروبا يقرر مصيرها حكومة لندن.

وثانيهما: الحديث الذي أدلى به محمد باشا سعيد في ٢٢ مايو بعد يومين

من تشكيل وزارته إلى جريدة مصر صرح فيه ببرنامج وزارته ومن بين ما جاء فيه (أن مهمة الوزارة هي تسيير الأمور المعطلة وإعادة النظام الداخلي إلى السلطة المدنية والاجتهاد في عودة الجمعية التشريعية إلى الانعقاد والسعي في رفع الأحكام العرفية وإلغاء الرقابة على الصحف وإلغاء قانون المطبوعات.

وتبدو الوزارة السعيدية على هذا النحو وكأنها وزارة إعادة الأمور إلى مجاريها دون أن يكون لها أي برنامج سياسي، إلا أن الوثائق البريطانية لا تلبث أن تبدد هذا الوهم الشائع مما ينفي تلك الصبغة الإدارية التي حرصت الوزارة أو المحتلون على صبغها بها.

فقراءة هذه الوثائق تؤكد إنه كان لتلك الوزارة برنامج سياسي تمثل في السعي في تدعيم ما أسماه أللنبي بالتيار المعتدل وذلك بأن يسعى سعيد باشا إلى تأليف جماعة سياسية جديدة تمثل هذا التيار وتتعاون مع الوجود الاحتلالي لتواجه الوفد أو من نظرت إليهم السلطات البريطانية باعتبارهم جماعات المتطرفين.

وتتأكد الصبغة السياسية للوزارة السعيدية من الخطة التي انتهجتها والتي أدت في النهاية إلى استقالتها بعد ستة شهور من تأليفها(٣٨).

لم يكن يدور في خلد أي مصري أن يقدم إنسان على تأليف وزارة في هذا الوقت العصيب، فكان طبيعيا أن تقابل وزارة محمد سعيد باشا بالاستياء الشديد من المصريين، ولقد شعر محمد سعيد باشا نفسه بهذا الرفض فصرح لجريدة مصر في ٢٢ مايو سنة ١٩١٩ ببرنامج وزارته وهو:

- أن الوزارة مصرية وطنية قبل كل شيء لا تسعى إلا لما فيه صالح البلد.

- ستكون مهمتها تسيير الأمور المعطلة وإعادة النظام الداخلي إلى السلطة المدنية حتى تزول الشكاوي من الأنظمة الحالية.

- ليس لها مهمة أو صبغة سياسية خصوصا وأن المسألة المصرية يبت فيها الآن في مؤتمر الصلح العام، ولكن هذا غير صحيح إذ تشير الوثائق البريطانية إلى أنه كان من أهداف وزارة محمد سعيد باشا تأليف جماعة سياسية جديدة تمثل التيار المعتدل وتتعاون مع الوجود الاحتلالي لتواجه الوفد المصري بزعامة

سعد زغلول.

- لا تبت في شيء بالنسبة لمركز مصر السياسي .

- تجتهد في أن تعود الجمعية التشريعية إلى الانعقاد بعد تعطيلها منذ ١٩١٤ عند نشوب الحرب.

- تبتدئ حالا في رفع الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية الحاضرة وإلغاء الرقابة على الصحف.

- تسعى منذ الآن في إلغاء قانون المطبوعات، ذلك القانون الذي أعيد العمل به أثناء شغل محمد سعيد لمنصب وزير الداخلية سنة ١٩٠٩ .

- تسعى بكل ما يمكن من وسائل لتحقيق أماني الشعب المصري القومية بأسرع ما يمكن.

- لن تبيح أي إرغام أو ضغط على الأفراد أو المجموع خصوصا فيما ليس فيه صالح المواطن.

- ترجو ألا تصدر الأمة حكما إلا بعد أن تظهر بوادر أعمال هذه الوزارة[٣٩].

وبتوصل محمد سعيد باشا إلى صيغة الوزارة الإدارية وتأجيل الوزارات السياسية إلى ما بعد عقد الصلح وإبرام معاهداته مع الدول المحاربة ومع الدولة التركية على الخصوص لأنه رأى في ذلك مخرجا من المواقف التي يمكن أن يتعرض لها نتيجة قبوله لرئاسة الوزارة في ذلك الوقت الحرج.

فهو بهذه الحيلة يريح نفسه من المطالب السياسية ولا يتصادم مع الأمة في أمل من آمالها، ثم هو يستبقي دعوة الحزب الوطني إلى وقت الحاجة لأنه الحزب الذي يعتمد على حقوق السيادة التركية في دعوته الوطنية ثم هو يبعد لجنة التحقيق البريطانية بهذه الحجة إلى أقصى أمد ميسور حتى إذا جاءت بعد اعتراف الدولة التركية بالحماية البريطانية كما كان منظورا بين جميع العارفين استطاع أن يسوس الأمر بغير مشقة مع أمة أشرفت على اليأس ونفضت يدها من جميع الدول ووفد بدا فشله للأمة وحزب وطني لم يبق له ما يتعلل به من السيادة التركية ولكن بقي له من المنافسة للوفد ما يحفزه لحربه ويطمعه في

الغلبة عليه، وقد ظهرت للأمة هزيمته وإخفاقه[٤٠].

موقف محمد سعيد باشا والحركة الوطنية عام ١٩١٩.

موقف محمد سعيد باشا من الحركة الوطنية عند تأليفه الوزارة الثانية سنة ١٩١٩:

كان موقف محمد سعيد باشا من الحركة الوطنية خلال وزارته الثانية متمثلا فيما قام به من علاج المشكلات التي خلقتها الحماية والثورة لوزارته فاجتهد في إقناع الإنجليز بتحويل قضايا الوطنيين من المحاكم العسكرية إلى المحاكم الأهلية.

فاقتنعوا لأنهم يضمنون من صداقته لهم وإخلاصه في النصح أنه على الأقل عدو الوفد المصري ورئيسه سعد زغلول.

ثم تشفع في تخفيف بعض الأحكام الصارمة فقبلت شفاعته، هذا بالإضافة إلى أنه قد رفع الضغط عن الصحافة والخطابة، واستمال إليه الموظفين بإغداق العلاوات عليهم وزيادة مرتباتهم حتى بلغت مثليها، غير أن الناس كانوا يستريبون في نواياه وينظرون إلى هذه الأعمال كأنها مسكنات ترمي إلى تهدئة النفوس وإضعاف الحركة الوطنية فأوغرت من صدور الناس عليه أكثر مما جذبتهم إليه، ونقم الوطنيون عليه لقبول الوزارة وتهيئة الخواطر للرضا بالحالة القائمة[٤١].

ولم يكن دور وزارة سعيد بشا دورا مسايرا للحركة الوطنية أو مؤيدا لها، بل كان دورا ينطوي على تهدئتها وكبتها وإلقاء الماء البارد عليها بغية إخماد جذوتها.

وكان ذلك واضحا من أمرين:

الأمر الأول: حين وصف محمد سعيد به وزارته بأنها وزارة إدارية وهو وصف عجيب لا يمكن أن توصف بها أي وزارة لأن مهمة الوزراء سياسية وليست إدارية، إذ من يعهد إليه الاضطلاع بسياسة الدولة غير الوزراء هل يعهد بها إلى المديرين والمحافظين ومأموري المراكز وضباط المباحث؟

والواقع أن محمد سعيد باشا أراد من وراء هذه التسمية الهروب من سخط

الرأي العام واستنكاره لسياسته[٤٢].

الأمر الثاني: هو منشورات وزارة محمد سعيد باشا للأهالي بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ .

ولما واكب هذه الفترة من تاريخ مصر المعاصر قدوم شهر رمضان الكريم رأى محمد سعيد أن يتقرب إلى الأهالي مستغلا عمق وأثر الشعور الديني عند المصريين فوزع المنشور التالي:

نظرا لحلول شهر رمضان المبارك الذي قضت الأوامر الدينية والعادات المألوفة عند المسلمين بإحياء لياليه بالتقرب إلى الله بالصلوات والدعوات إلى ما هنالك من صلة الأرحام والتزاور بين الناس قد رأى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية تمهيد الوسائل للاحتفاظ بهذه السنة الحميدة والعمل على استمرارها فلذلك بذل في هذا السبيل سعيه الموفق حتى انتهى إلى الاتفاق مع السلطة العسكرية على إزالة بعض القيود لأجل زيادة التسهيل على المسلمين في التفرغ أثناء هذا الشهر المبارك إلى إحياء لياليه بقراءة القرآن الكريم واستماع الذكر الحكيم وتأدية سائر العادات التي ألفوها في مثل هذا الشهر الكريم.

وعلى ذلك فقد صدرت الأوامر المؤكدة إلى رؤساء المناطق العسكرية المختلفة في القطر المصري بعدم التضييق على المسلمون في استعمال الأنوار بمساكنهم وعدم التعرض لهم في غدوهم ورواحهم للتزاور في بيوتهم مع احترام ما جرت به عادة الكثير منهم من حيث تمضية ليالي هذا الشهر كلها أو بعضها في المطاعم والمقاهي. كل ذلك لكي يتمكن المسلمين كل التمكين من الاجتماع وتأدية الصلوات المفروضة المشرفة وتلاوة القرآن الكريم واستماعه وقراءة ما جرت فيه العادة من الأدعية والأحزاب والأوراد ونحوها في مساكنهم.

وفوق ذلك فقد صدرت الأوامر المشددة إلى المناطق العسكرية باجتناب أي عمل يكون من شأنه الحيلولة دون قيام المسلمين بشعائرهم وفروضهم وعاداتهم المألوفة في هذا الشهر المبارك، كذلك صدرت الأوامر المشددة بتفهيم الجنود البريطانيين ما لهذا الشهر الكريم عند المسلمين من المكانة المقدسة والحرمة الخاصة حتى لا يتطرق إلى أذهان هؤلاء الجنود أن تلك الاجتماعات لها مغزى

سياسي إذ أنها في الحقيقة لا تخرج عن كونها احتفالات دينية محضة[٤٣].

ومن قراءة هذا التصريح نرى أن رئيس الوزراء كان حريصا على إظهار المودة والرغبة القوية في كسب رضاء الشعب المصري إلى جانبه.

واستمرت الوزارة في السير على هذا السبيل القاضي بتقربها من المصريين، ففي ٣٠ مايو سنة من نفس العام تمكنت الوزارة من استصدار أمر بالإفراج عن ١٣ شخص من المعتقلين في رفح، كما تمكنت أيضا من إخلاء سبيل ٩ من المعتقلين في القاهرة.

ورغم كل ما بذله محمد سعيد من سياسة التقرب من المصريين، إلا أن اعتداءات السلطة العسكرية البريطانية لم تقف عند حد بل استمرت تقبض على الآمنين، لتصفية الحسابات وهو ما عرف بمحاكمات الثورة،ففي ٣١ مايو ١٩١٩ ألقت القبض على حمدي بك وكيل مديرية المنيا وقد انتحر قبل محاكمته كما قبضت على الأستاذ يونس صالح بك رئيس نيابتها وأحد القضاة فيها. واتهمت الجميع أنهم حاولوا انتقاد الحكومة وتأليف حكومة مستقلة إبان الثورة في شهر مارس ، وكذلك ألقت السلطة القبض على أحد مأموري المراكز بمديرية أسوان.

ومما يجب ذكره أن محمد سعيد باشا عندما طلب منه التوسط لهؤلاء في الإفراج عنهم رفض قائلا: أنه لا يستطيع التدخل في أمرهم لأن وزارته إدارية ليس لها أي علاقة بالأمور السياسية، وعلى هذا يمكن التأكيد على أن محمد سعيد حرص على تسمية حكومته بأنها حكومة إدارية للهروب من الاصطدام بالحركة الوطنية.

هذا بالإضافة إلى أن وزير الداخلية قد أرسل إلى المديريات والمحافظات بهدف توضيح مدى حرص حكومة محمد سعيد على مصلحة مصر والأهالي، فبعد أن سافر الوفد ونظمت طريقة الاتصال به وأصبح هو موضع آمال الأمة واعترفت به الوزارة اعترافا رسميا صريحا وجهت الجهود كلها لمعاونته في مهمته بالقول والكتابة والمال، ولم يعد للمظاهرات وأعمال العنف نفع كبير لذلك هدأت أحوال البلاد هدوءا نسبيا وأخذت الحياة العامة تعود بالتدريج إلى سيرها العام، ولذلك أصدرت وزارة الداخلية في يوم ٧ يونية سنة الآتي إلى المحافظين

والمديرين:

"بناء على ما علمنا من أغلب حضرات المديرين والمحافظين وكثير من الأعيان من انتشار الهدوء والسكينة في البلاد، فقد اتفقنا مع السلطة العسكرية على البدء في أن نعيد للسلطات المحلية اختصاصاتها لتسير الأمور تدريجيا من الآن فصاعدا في مجراها العادي كما كان الحال من قبل، وقد أصدرت أوامرها فعلا إلى السلطات الفرعية لهذا الغرض.

فالمأمول من حضرات المديرين والمحافظين ومن سائر الموظفين أن يقدروا هذه المسؤولية التي ألقيت على عاتقهم حق قدرها وأن يضاعفوا الهمة وأن يبذلوا المجهودات القصوى للمحافظة على حالة الأمن بالبلاد واستمرار الهدوء والسكينة شاملين لجميع طبقات الشعب، ونطلب منكم جميعا أن تعملوا يد واحدة على تحقيق ما نرجوه ويرجوه كل محب لخير البلاد وسعادتها لما في ذلك من الفوائد العظمى تحقيقا لرغائب عظمة مولانا السلطان وبالله التوفيق"(٤٤).

ورغم ما كان يتظاهر به محمد سعيد من التقرب للمصريين إلا أن الأمة لم تكن مرتاحة كل الارتياح إلى تأليف الوزارة في هذه الظروف ولذلك كان ينتهز الفرص لشرح موقفه وبيان الظروف التي يعمل فيها، لذا كان قد تحدث إلى مراسل (جريدة الطان) الفرنسية في شهر يونيو سنة ١٩١٩ ومما جاء فيها:

- إن واجب كل فرد في مثل هذه الأحوال الحرجة أن يكون حسن الإدارة وإني بطبيعة الحال لا يخالجني ريب في مخاطر الحالة، ولكن لما كان قد اعترف بأني كنت صالحا في مسألة خاصة فقد حسبت أنه تيسر لي أن أكون ذلك الوكيل الصالح عن الشعب ولا أجهل أن وزارتي هدف حملات شديدة.

- وحاول الدفاع عن موقفه من قبول الوزارة ذلك الموقف الذي كان سببا في إثارة الجماهير ضد الوزارة والوزراء فذكر ما معناه: "أن الهياج كان أشد من أن يسكن دفعة واحدة، غير أني لا أزال واثقا كل الثقة بوطنية مواطني وحكمتهم".

- واستطرد رئيس الوزراء في حديثه لمراسل الجريدة متسائلا: هل كان يصح ترك البلاد بلا حكومة وإهمال حقوق مصر السياسية إهمالا يجعلها

عرضة للضياع بمرور الزمن؟ فنحن بإزاء أمر واقع يجب أن نعتد به رضينا أو كرهنا، وهل كان يمكن أن نكون أكثر تقدما لو لم يكن اليوم هنا وزير مسئول يتكلم باسم مصر؟

– وفي هذا الحديث لم ينكر دور الوفد برئاسة سعد زغلول بل تمنى له التوفيق في مهمته وذكر أن هناك الوفد المصري وهو يقوم بمهمة جسيمة كبيرة وإنك لتدرك بداهة أنني بصفتي مصريا لا يسعني إلا أن أتمنى لهم نجاحا تاما.

ولكن هل كانت الأحوال الحاضرة تسمح له بمجابهة الدولة الحامية رأسا أليست مهمتي والحالة هذه أشبه شيء بالوسيط العامل بين الفريقين؟

نعم إنها لمهمة لا أغتبط عليها. ولكن لماذا آلام على قبول هذه المهمة في حين أنها من أصعب المهمات؟ هذا وإن الوفد قد رفع القضية إلى مؤتمر الصلح وهناك سيقرر مصيرنا كما تقرر مصير سائر الشعوب، فنحن في حالة ارتياب تام وواجبنا أن ننتظر.

– وفي سياق حديثه أنه ينتظر لأنه يعتقد أنه لا يمكن الآن محاولة أي عمل يكون ثابتا، وأشار إلى أنه منذ شهرين عندما دار البحث على إرسال اللجنة البريطانية المعروفة بلجنة ملنر إلى القطر المصري طلب تأجيل مجيئها لأنه كان من رأيه أن لا يجب أن يكون هناك تباحث إلا متى مهد السبيل تماما في باريس، ثم أضاف أنه يرى أن هذا العمل لا يتم إلا بعد توقيع الصلح مع تركيا،نعم أن بريطانيا العظمى تصرح لنا بأنها بسطت حمايتها على القطر المصري ولكن هذا الحادث من حوادث الحرب.

وما دامت لا توجد وثيقة نهائية تتضمن تخويل حقوق تركيا إلى إنجلترا فكيف يمكن الشروع في مفاوضات على قاعدة راسخة؟

– وذكر لمراسل الجريدة أن لمصر بلا شك حاجات جديدة وأماني جديدة وبينما كان يظن أنها مخدرة بالخمول الشرقي إذ بها تبرهن للعالم الذي أدهشته على أنها قد تطورت أسوة بسائر بلدان العالم وإن هذه الحركة وأهميتها جعل حوادث الأشهر الأخيرة من الأمور المحتم وقوعها وفي إظهار الداء إرشاد للدواء.

– ثم ختم حديثه مع مراسل الجريدة بالثناء على جميع المخلصين الذين لا انفك عن استنهاضهم أن يدركوا الحقائق وخطورة الحالة، وطلب منهم أن يبقدموا له بمعونتهم(٤٥).

أما عن علاقة محمد سعيد بحزب الوفد فقد وضح موقفه من خلال المراسلات التي كان يتبادلها عبد الرحمن فهمي سكرتير لجنة الوفد المركزية مع سعد زغلول، حيث نبه الأخير الأول إلى ضرورة مقاومة العناصر المعادية للوفد، فرد الأول على سعد زغلول في أحد تقاريره التي كان يرسلها له بصفة دورية، أنه عمل جاهدا على مقاومة نشاط العناصر المعادية للوفد مثل الحزب الوطني بقيادة عبد اللطيف الصوفاني وحزب الأمراء بزعامة عمر طسون، واستطرد عبد الرحمن فهمي في تقريره ذاكرا لسعد زغلول أنه قد اجتهد وتحقق من صحة ما ذكره سعد زغلول فعرف أن أموال الأمير عمر طسون تنفق على يد محمد سعيد باشا الذي كان يشكل مع الأمير والحزب الوطني تكتلا معاديا للوفد كما فهم أن محمد سعيد بصدد توجيه ضربة إلى الوفد بدعوى أن الوفد قد قبل المفاوضة قبل إعلان استقلال مصر التام وإنه قد اتخذ من الإسكندرية مكانا لتوجيه هذه الضربة، وأن البداية حملة عنيفة على الوفد تقوم بها جريدة الأهالي، وعمل عبد الرحمن اللازم على النحو الذي ذكره لسعد باشا في التقرير التالي في ١٨ فبراير ١٩٢٠ "كنا مراقبين من قبل حركات وسكنات سعيد باشا فأعددنا له العدة منتظرين أن يبدأ حملاته التي رتبها في طي الخفاء مع بعض رجال الحزب الوطني وجريدة الأهالي".

واستمر عبد الرحمن فهمي في القول: "أنه بمجرد أن ظهر بجريدة الأهالي بداية هذه الحملة على الوفد، أرسلت لجنة الوفد المركزية بالقاهرة جنودا إلى مدينة الإسكندرية بعد أن سهل لهم الطريق وحملوا على هذه الجريدة حملة شعواء عقب صلاة الجمعة في جميع مساجد الإسكندرية المعروفة وبدأ الخطباء مطالبين الجماهير بضرورة تفهيم العامة حقيقة أعمال الوفد المصري وما وصلت إليه القضية المصرية بمجهوداته وما يريده الأفاقون الآن من الحط بقيمة هذه المجهودات والخطر الذي يتناول القضية برمتها فيما إذا أصغت الأمة لأقوال هؤلاء الأفاقين، ثم بين أن هذه اليد الأثيمة التي تعمل في الخفاء

هي يد محمد سعيد ولسانه الذي ينطق جريدة الأهالي، وأنزلوا اللعنات عليه وعلى الذين يحذون حذوه وأسقطوهم من كل مقامم ومقال، ثم خرجت بعض المظاهرات من الجوامع القريبة من إدارة جريدة الأهالي وهتفت بسقوط من يعاونها وتنطق بلسانه، ولقد عاهد الخطباء كل الموجودين من المصلين بألا يقرءوا هذه الجريدة.

ومن ذلك التاريخ ثابت جريدة الأهالي إلى رشدها وانقطعت حتى عن الغمز واللمز الذين اعتادتهما دائما عندما تشير إلى عمل يتعلق بالوفد"(٤٦).

ومن خلال قراءة ما سبق يتضح أن محمد سعيد كانت مواقفه ضد الوفد بعد خروجه من الوزارة أكثر منها وهو رئيس للوزراء، ولعل ذلك يفسر أن القضية لم تكن قضية سياسية بقدر ما كانت قضية شخصية بينه وبين سعد زغلول.

الاعتداء على محمد سعيد ٢ سبتمبر ١٩١٩ .

وفي يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ ألقى شخص قنبلة على محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء وهو راكب سيارته قاصدا دار الحكومة وقد حصلت الحادثة بالقرب من محطة جناكليس برمل الإسكندرية ولقد كان الجاني واقفا يترقب مجيء رئيس الوزراء وفي يده سلة بها القنبلة والعنب من فوقها يغطيها فلما اقتربت منه السيارة رمى بالسلة عليها فلم تنفجر القنبلة إلا بعد أن وصلت إلى الأرض وكانت السيارة قد ابتعدت عنها. ولقد حاول الجاني الفرار ولكنه وقع في أيدي رجال البوليس.

وقد نشر هذا البلاغ الرسمي في يوم الحادث: في الساعة العاشرة والنصف من صباح اليوم حينما كان حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس الوزراء مارا بسيارته بمحطة جناكليس ألقى عليه المدعو السيد علي محمد من أهالي كفر الزيات قنبلة فانفجرت ولم تصب دولته بشيء وضبط الفاعل وباشر رئيس النيابة التحقيق، وأرسلت برقيات من بوليس الإسكندرية لتفتيش منازل بعض الأشخاص الذين يشتبه في تورطهم مع الجان في تنفيذ جريمته(٤٧).

وفي يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩١٩ دار بين رئيس الوزراء وبين مكاتب جريدة الإجبسيان غازيت) حديث صرح فيه سعيد باشا بأنه سيستمر في عمله بغير

مبالاة بالرغم من أي فرد مضلل ممن يلقون قنابل ظنا بأنه يسعى لقلب نظام الحكومة بالقضاء علي فرد.

ثم قال إني موقن بأني أعمل لصالح وطني فإذا تمكنت يد قاتل من الوصول إلي فإني أموت مستريح الضمير شاعرا بأني كنت سائرا في طريق الواجب.

واستطرد محمد سعيد في حديثه قائلا: لست خائفا من أي اعتداء يرتكب ضدي ولو خشيت ذلك لما قبلت هذا المنصب الذي اجتهد في القيام بأعبائه.

فأعلن مصر وكل من يعنيهم الأمر بأني أرى طريق واجبي واضحا أمامي وسأسير فيه إلى النهاية إني مستريح الفكر من حيث فائدة عملي ومعتقد في الله سبحانه وتعالى وبعدله في قضائه فليكن ما يكون.وفي خلال ذلك سأستمر في واجبي(٤٨).

وبلغ من دهاء الرجل أنه ذهب إلى المحكمة يؤدي شهادته فطلب الرحمة بالمعتدي عليه لأنه إنما ارتكب فعلته بدافع من عقيدة خاطئة غلبته أفقدته صوابه(٤٩).

موقف محمد سعيد من لجنة ملنر

ذلك أنه كان على وزارة سعيد باشا مع تأليفها أن تعد لاستقبال لجنة ملنر كما أشرنا ولكن كان رأي رئيس الوزراء تأجيل قدوم اللجنة إلى أن يتمكن من تنفيذ برنامجه السياسي السابق الإشارة إليه، وكما جاء في إحدى مراسلات ممثل المندوب السامي البريطاني في القاهرة إلى وزير خارجية بلاده بخصوص تصريح محمد سعيد هذا "أن سعيد باشا يصر على أن وصول لجنة ملنر في المستقبل القريب يعني تدمير جهوده لإقامة حزب معارض لسعد زغلول".

من جانب آخر تشير نفس المراسلة إلى أن سعد باشا سوف يتعرض من جراء قدوم هذه اللجنة إلى هجوم شديد من جانب دوائر الوطنيين وصحفهم على أساس أنه يعاون من أجل استقبال البعثة.

والواقع أن سياسة الوزارة السعيدية الخاصة بإحداث شرخ بين أعضاء الوفد تنفذ منه لتحطيم حركته كانت قد بدأت تؤتي ببعض اؤكلها باستقالة بعض أعضاء الوفد في باريس.

ولما كان رأي الحكومة المصرية برئاسة محمد سعيد باشا إزاء مجيء تلك اللجنة غير معروف في ذلك الوقت خشي المفكرون ألا تكون على رأي الأمة لذلك ذهب جماعة من المحامين والمفكرين لمقابلة رئيس الوزراء محمد سعيد باشا ليقفوا على رأيه؛ وبالفعل قابلوه في مساء الاثنين ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٩ وكان معه أحمد ذو الفقار باشا وزير الحقانية ومحمد توفيق نسيم باشا وزير الأوقاف فصرح لهم بما يأتي:

"أن مسألة حضور لجنة ملنر التي تشغل الأمة الآن علمي بها كعلمكم ولا يزال الأمر غامضا. ورأيي في أمر هذه اللجنة قد أعلنته فأنا وزملائي بأمر عظمة السلطان قد كتبنا وطلبنا بالإجماع تأجيل حضورها وليس غرضي كما تقول الصحافة بحسن نية أو بسوء نية- أن يكون التأجيل لحين التوقيع على معاهدة الصلح مع تركيا. فقد بينا للحكومة الإنجليزية في لندن أوجه الضرر من مجيء اللجنة وطلبنا منعها من الحضور وقد قلنا لهم أننا أدرى منهم لما هو حاصل عندنا وإننا نرى ضرورة منع اللجنة من الحضور. "لقد بينا للحكومة الإنجليزية أن حضور اللجنة الآن إلى مصر لا فائدة فيه. وبما أننا لا نزال مرتبطين بتركيا ومعاهدة الصلح معها لم تتم فيلزم منع اللجنة من الحضور حتى تنتهي المعاهدة وتنتهي جميع المشاكل الواقعة في أوربا وتظهر الحقيقة".

واستطرد قائلا: "فإذا كانت اللجنة تجيء بالرغم من هذا الطلب والتشديد فإن الأمر واضح ويكون معناه أنه لا قيمة لنا أنا والوزراء جميعا في نظرهم وإنه ليست لهم فينا ثقة وأننا لا نستطيع أن نحكم البلد.

هذا ولقد قلت للمديرين وأكرره لكم أن وزارتي وزارة إدارية ليس لها أن تتدخل في السياسة وأنتم أيها المديرون عساكري الإداريون فلا يجوز أن تتدخلوا في أمر اللجنة ولا أن تضغطوا على حرية الأفراد.

ولقد قلت لهم على مسمع من الحضور إنه إذا حضر عندكم أي إنجليزي كبيرا كان أو صغيرا ليحملكم على التدخل فيجب عليكم أن تخبروني ويجب أن يفهم ذلك جميع المأمورين".

وختم حديثه بقوله:

"أنتم تعرفون أنني عرضت نفسي للنار والقنابل. كل ذلك لخدمة بلادي. وقد صرحت عند استلامي العمل تصريحات تعرفونها. فإذا وجدتم أنني حدت عنها قيد شعرة فقولوا لي ذلك. وأنا محافظ على ألا يكون في أي عمل من أعمالي ما يمس بمصلحة مصر أو يكون حجة علينا".

ولقد أرسل عبد الرحمن فهمي عضو اللجنة المركزية للوفد بالقاهرة إلى الوفد المصري بباريس بخصوص هذا الحديث والغرض منه في تقرير مؤرخ بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٩ ما يأتي:

أظن أنني لست في حاجة لأن أذكر لسعادتكم أن الأمة على بكرة أبيها وفي مقدمتها رجال المجالس النيابية -يقصد أعضاء الجمعية التشريعية- أعلنت على صفحات الجرائد رأيها بخصوص مجيء لجنة اللورد ملنر فإن كل ذلك واضح وضوحا تاما وهو المقاطعة التامة وعدم مفاوضة اللجنة في شيء ما[٥٠].

ولقد تطور الشعور في هذه الحركة أيضا وقام وفد من سكان القاهرة يطلب من رئيس الوزراء توضيح رأيه إزاء اللجنة الإنجليزية. ولقد صرح كبير الوزراء ببعض ما كان مطلوبا وسيقوم وفد آخر قريبا لاستجلاء باقي ما أحجم الوزراء عن إيضاحه في المرة الأولى.

ويستطرد عبد الرحمن فهمي في تقريره إلى سعد زغلول ذاكرا له: أن الهدف من تردد العديد من المحامين والمفكرين على رئيس الوزارة والوزراء هو إما انضمام الحكومة للأمة في الشعور والرأي وإما إحراج مركزها وإظهار حقيقة موقفها أمام الأمة[٥١].

هذا وقد نظمت لجنة الوفد المركزية حركة تنادي بمقاطعة لجنة ملنر شارك فيها أعضاء الجمعية التشريعية المعطلة ومجالس المديريات والأعيان والعلماء والمحامون وطلاب الأزهر والجامعة المصرية وطلاب المدارس وأرسلت برقيات احتجاج على مجيء اللجنة لمجلس الوزراء وممثلي الدول الأجنبية، وأخذ الشباب المواثيق على كبار الساسة بالالتزام بمقاطعة اللجنة بما في ذلك محمد سعيد رئيس مجلس الوزراء.

وعلى هذا بدت في الأفق نذر اضطرابات جديدة للموظفين وعمال السكك

الحديدية مما اضطر محمد سعيد إلى إصدار قرار بمنع المظاهرات في ٥ نوفمبر ١٩١٩، وبالفعل أرسلت كتيبة من الجيش المصري إلى الإسكندرية لمنع هذه المظاهرات، وفيما يلي نص ذلك القرار كما نشر: "لاحظت الحكومة أن فئات من الأهالي اعتادوا إقامة مظاهرات كانت خاتمتها في الغالب وقوع حوادث مكدرة لظروف تطرأ على غير انتظار، ولو كان الغرض من تلك المظاهرات سلميا وإنه ليؤلم الحكومة على أن ترى من حين إلى حين تكرار تلك الحوادث المؤدية إلى القلق والاضطراب ولذلك قررت منع المظاهرات مؤملة من الجمهور اتباع نصحها في العدول عنها تلقاء نفسه، وقد أصدرت الأوامر اللازمة إلى جهات الاقتضاء بهذا الشأن".

وأهم ما يمكن قوله عن هذا القرار الخاص بمنع المظاهرات أنه أول نداء صدر عن حكومة مصرية صبغت نفسها بصبغة إدارية، إذ أن مثل هذا النداء كان من المعتاد أن يصدر بإيعاز من دار المندوب السامي البريطاني.

هذا بالإضافة إلى أن محمد سعيد قد برر إصدار مثل هذا القرار بأن تلك المظاهرات كان يترتب عليها إحداث الكثير من القلق والاضطرابات مما يسيء إلى مصلحة مصر في ذلك الوقت.

وأرسلت الحكومة المصرية نصف أورطة من الجيش المصري إلى الإسكندرية لتساعد على تنفيذ هذا الأمر وتمنع سير المظاهرات بها، ومضى يوم الجمعة ٧ نوفمبر دون أن تحدث مظاهرة كبيرة تستدعي تدخل الجند وانتهى اليوم بسلام(٥٢).

غير أن الاضطرابات والمظاهرات عادت من جديد في ١٣ نوفمبر ذلك اليوم الذي أصبح عيدا للجهاد الوطني فيما بعد؛ هذا بالإضافة إلى أنه كان اليوم السابق على إعلان اللنبي بخصوص قرار حكومته الخاص بمجيء لجنة ملنر.

في تلك الأثناء كان الموقف السياسي في مصر يقبل على مرحلة حرجة، فلقد رأينا كيف أبدى محمد سعيد باشا اعتراضه على مجيء اللجنة قبل توقيع الصلح مع تركيا وكيف أعلن عزمه على الاستقالة في حالة مجيء اللجنة، كما رأينا كيف وافق اللورد اللنبي على تأجيل مجيء اللجنة في بداية الأمر وكتب إلى

حكومته ينصح بعدم حضورها قبل شهر سبتمبر على أن ظهور حركة المقاطعة واشتدادها لم يلبث أن دفع اللورد اللنبي إلى العدول عن رأيه السابق فأخذ يلح على حكومته بوجوب قدومها في أقرب وقت ممكن مبررا ذلك بأن النداءات بمقاطعة هذه اللجنة قد أصبحت بمثابة صيحة الحرب التي يطلقها المتطرفون فلا يصح الخضوع لها.

وفي يوم ١٠ نوفمبر عاد اللنبي إلى مصر من وطنه بعد أن أمضى فيه شهرين وكان في جيبه بلاغ رسمي من حكومته عن مهمة اللجنة في مصر أعلنه في يوم ١٤ نوفمبر ١٩١٩(٥٣).

وإزاء هذا الإعلان لم يجد محمد سعيد مفرا من تقديم استقالته في يوم ١٥ نوفمبر ١٩١٩ أي في اليوم التالي لإعلان المندوب السامي البريطاني.

وأمام إصرار الإنجليز على مجيء لجنة ملنر إلى مصر ضاربين برأي محمد سعيد الخاص بتأجيل مجيء اللجنة عرض الحائط وإعلان كافة قطاعات الشعب مقاطعتها، حيث أن هذا المجيء كان سيؤدي إلى تحطيم كل الجهود التي بذلت من أجل تهدئة الحركة الوطنية.

ولكن هناك تساؤل يطرح نفسه وهو لماذا كان محمد سعيد غير راغب في قدوم لجنة ملنر هذه؟ ولماذا ربط بين هذا القدوم وبقائه في رئاسة الوزارة؟

ويمكن الرد على هذا التساؤل بالآتي فمع شيوع أخبار هذا القدوم عادت صفوف الوفد للالتئام بعد أن كانت قد أصيبت بالتصدع، ومن ثم عادت الحركة الوطنية للتصاعد بعد سكونها المؤقت، بالإضافة إلى كل ذلك فقد أدرك محمد سعيد أنه سوف يتمخض عن قرارات هذه اللجنة تشكيل مجلس دستوري يتبعه حتما خروجه من الحكم حيث أن الوزارة الجديدة لابد أن تنبثق عن هذا المجلس(٥٤).

وعلى ذلك وفي ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ عندما قرأ اللنبي على محمد سعيد المذكرة التي تضمنت ما قررته الحكومة البريطانية من سياسة في مصر والتي أشارت إلى قرار الحكومة البريطانية الخاص بإرسال لجنة ملنر، كان رد رئيس الوزارة المصرية على ذلك بأنه لا يمكن أن يستمر في منصبه مع وصول اللجنة،

الذي يعني الاضطراب وسفك الدماء أكثر بين المصريين.

وطالب بمهلة يجتمع خلالها بوزرائه للتشاور في الموقف، وبعد ذلك تقدم محمد سعيد باستقالته للسلطان فؤاد الأول الذي قبلها في ١٧ نوفمبر ١٩١٩[٥٥]؛ وهذا هو نصها: (يا صاحب العظمة) حينما تفضلتم عظمتكم فطلبتم معاونتي في تأليف الوزارة قد رأيت أن الواجب المفروض عليَّ أمام وطني يقضي على بقبول هذه المهمة التي كنت أتجاهل أعباءها الثقيلة.فمع تعضيد عظمتكم وتأييدها قد بذلت كل ما في وسعي للتغلب على المتاعب المتجددة في كل يوم بقصد إيجاد ما كان مرغوبا فيه من تهدئة الخواطر في البلاد. على أنه قد حدث الآن اختلاف في النظر بشأن ملائمة حضور اللجنة المعلن عن مجيئها إلى مصر لما عرضته على مسامع عظمتكم. وهذا الاختلاف من شأنه أن يجعل استمراري في العمل عديم الفائدة بالمرة للبلاد ولعظمتكم.

لذلك أرني مضطرا للتقدم بين يدي عظمتكم راجيا التكرم بقبول استقالتي من رياسة الوزارة مع خالص الشكر لما كنت ألاقيه على الدوام من التعطف العالي الذي كنتم تتفضلون به علي ذلك الذي لا يزال لعظمتكم.

الخاضع الخادم المطيع والعبد المخلص الأمين[٥٦].

ومن قراءة هذه الاستقالة يمكن تسجيل عدة ملاحظات عليها:

أولها: أن محمد سعيد قد حاول توضيح حقيقة مهمة، وهي أن السلطان أحمد فؤاد قد طلب معاونته في مواجهة الظروف السياسية والتغيرات التي يمكن أن تترتب عن استمرار مصر بدون وزارة أكثر من ذلك.

ثانيها: أن محمد سعيد قد قبل بتأليف الوزارة مبررا ذلك بأن أي وطني محب لمصر لا يجب أن يتردد في هذا القبول، وعلى هذا فإن قبوله تأليف الوزارة يعد عمل وطني -على حد تعبير محمد سعيد- يجب تقديره ومساندته.

ثالثها: أنه كان يجهل أعباء تلك الوزارة، كيف يكون هذا وهو الذي استهل عهد وزارته الثانية ببرنامجها السابق الإشارة إليه والذي حرص على التأكيد على أنها وزارة إدارية، وهذا المسمى يؤكد أنه حاول الخروج من أي موقف يمكن أن تتعرض له وزارته أمام الحركة الوطنية من ناحية والشعب المصري من ناحية

أخرى.

رابعها: أنه قدم استقالته احتجاجا على مجيء لجنة ملنر، وفي الحقيقة أنه كان يعلم جيدا أن مجيء هذه اللجنة سيترتب عليه بلا شك تغير في الوضع السياسي القائم في البلاد، بمعنى أنه لابد من تأليف وزارة أخرى تقوم بالأعباء السياسية التي سيحدثها هذا التغير وبالتالي قد لا يكون هو من بين الأسماء المرغوب في وجودها في تلك الآونة.

وأخيرا من الملاحظ أن استقالة وزارة محمد سعيد باشا الثانية لم تنشر في الوقائع الرسمية كما هو معتاد؛ كما لم ينشر مرسوم قبولها، تلك الوزارة التي كانت آخر عهد محمد سعيد بتأليف وزارات.

الخاتمة

عرضنا فيما سبق إلى محمد سعيد باشا والحياة السياسية في مصر خلال حقبة تاريخية هامة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٩٠٨-١٩٢٤)، حيث شهدت تلك الحقبة وقوع أحداث تاريخية أثرت بشكل أو آخر في تاريخ مصر خلال تلك الحقبة ، ومن هذه الأحداث ما كان متعلقا بتاريخ مصر نفسها أو تاريخ العالم الإسلامي وأخيرا فيها ما هو متعلق بالعالم أجمع،المهم أن جميعها انعكس على مجريات الأمور في مصر.

ولما كانت الشخصية التي يتناولها هذا البحث قد لعبت دورا في تلك الأحداث سواء بالسلب أو بالإيجاب كان لابد من تسجيل عدة ملاحظات عليها بعد ما عرض من مواقف لتلك الشخصية:

إن محمد سعيد كان شخصية متقلبة الأطوار، بمعنى أنه لم يكن له موقف ثابت يمكن من خلاله توصيف انتمائه السياسي إلى أي قوة من القوى التي لعبت دورا بارزا في تاريخ مصر خلال تلك الحقبة التاريخية الهامة من تاريخ مصر.

فعلى سبيل المثال أنه كان عضوا في وزارة بطرس غالي باشا، ورغم ذلك لم يثبت أن محمد سعيد باشا قد تفوه بكلمة تأبين أو رثاء عند مقتل بطرس غالي باشا كما هو معتاد في مثل هذه الأمور، هذا بالإضافة إلى أن الحركة الوطنية فرحت باختياره رئيسا للنظار سنة ١٩١٠ وطمأنهم بما اتخذه من إجراءات ولكنه انقلب عليها فيما بعد فكان من المحاربين لها حتى ضعفت تماما.

اختاره الخديو عباس حلمي الثاني عضوا في نظارة بطرس غالي كما سبقت الإشارة، واختاره رئيسا للنظارة ثم انقلب عليه وتضامن مع كتشنر المعتمد البريطاني ضد عباس حلمي الثاني، بل أكثر من هذا اتخذ سعيد إجراءات أثناء رئاسته للنظارة سنة ١٩١٣ ضد رغبات الثاني.

ثم عاد واتفق مع بعض من أعضاء الحزب الوطني -عمر طوسون- ضد سعد زغلول سنة ١٩١٩ وقبل تشكيل الوزارة في نفس العام متذرعا أنه قبلها لمصلحة البلاد لتسيير أمورها، وأعلن أن وزارته وزارة إدارية، ثم رأيناه يتصرف عكس ما أعلن فكان يتخذ قرارات سياسية بكل ما تعنيه هذه الكلمة، ثم قدم استقالته بعد

عدة شهور من توليه رئاسة الوزارة متعللا بالاحتجاج على مجيء لجنة ملنر، وفي الحقيقة أن الاستقالة كانت نتيجة شعور محمد سعيد بأنه أصبح في موقف لا يحسد عليه، سواء مع الوطنيين أو الإنجليز فلم يكن أمامه سوى تقديم الاستقالة حفظا لماء الوجه، ثم يعود ويظهر تضامنه مع سعد زغلول عند المفاوضات عندما وقع الخلاف بينهما على رئاسة الوفد المصري الرسمي سنة ١٩٢١ .

ويختم دوره السياسي بقبوله الاشتراك في وزارة الشعب سنة ١٩٢٤ تحت رئاسة سعد زغلول الذي كان بينهما ما خلاف، والذي أكرهه على تقديم استقالته من نظارة الحقانية سنة ١٩١٢، ثم أعلن عداءهما لبعضهما أكثر من مرة ووقف ضد سعد زغلول والهيئة الوفدية أثناء أحداث سنة ١٩١٩، رغم أنه قد ذكر أن سعد زغلول قد أشركه في وزارة الشعب كوزير للمعارف العمومية للتقرب من قصر عابدين في ذلك الوقت.

وهكذا فإن محمد سعيد باشا رغم مواقفه المتغايرة والمتضاربة إلا أن دوره السياسي كان يستحق إلقاء الضوء عليه.

الهوامش

(١) أ.د. يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية من ١٨٧٨ إلى ١٩٥٣، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ١٩٧٥، ص١٥٥،١٥٦ .

(٢) عباس محمود العقاد، سعد زغلول سيرة وتحية، مكتبة حجازي القاهرة، سنة ١٩٣٦، ص٢٨٦ .

(٣) فؤاد كريم، النظارات والوزارات المصرية، الجزء الأول منذ إنشاء أول هيئة نظارة ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ حتى قيام الجمهورية في ١٨ يونية ١٩٥٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص. ٢٥٧ .

(٤) أحمد مختار شاب مصري في العشرين من عمره . كان طالبا فاشلا رحل إلى الأستانة والتحق بالمدرسة الحربية هناك . جاء إلى الإسكندرية حاملا منشورات تحض على الثورة ضد الاحتلال البريطاني ولما ضبطت معه في الجمرك قبضوا عليه وحققت معه النيابة ، ضغطوا عليه ليتهم الشيخ عبد العزيز جاويش بأنه هو صاحبها وكاتب ماجاء فيها من تحبيذ القتل وسفك الدماء.
محمد سيد الكيلاني، عباس حلمي الثاني أو عصر التغلغل البريطاني من سنة ١٨٩٢-١٩١٤، دار الفرجاني ، القاهرة ترابلس لندن، الطبعة الأولى سنة ١٩٩١، ص١٦٢ .

(٥) أنور الجندي، عبد العزيز جاويش من رواد الصحافة والفكر والاجتماع، الدار المصرية للتأليف والترجمة، سلسلة أعلام العرب، رقم ٤٤، سنة ١٩٦٥، ص١٥٠ .

(٦) أ.د. يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص٢٦٥،٢٦٦ .

(٧) أ.د. يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص. ٢٧٤ .

(٨) أ.د. يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص١٥٨ .

(٩) أ.د. عبد المنعم الجميعي، الخديو عباس الثاني والحزب الوطني من ١٨٩٢ إلى ١٩١٤، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي القاهرة، سنة ١٩٨٢، ص٢٧٧ .

(١٠) أ.د. يونان لبيب رزق، المرجع السابق،ص١٥٧ .

(٢٢) أ.د. يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص١٦٠ .

(١٢) محمد سيد الكيلاني، مرجع سابق، ، ص١٤٢،١٤٣ .

(١٣) محاضر الجمعية العمومية، محضر جلسة ٤ أبريل ١٩١٠، ص٢٩٩ .

(١٤) أ.د. يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص١٦٠، ١٦١ .

(15) The Earl of Cromer, Abbas second , london 1915, Page 69.

(١٦) أ.د. يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص١٧٤ وما بعدها.

(١٧) عبد الرحمن الرافعي، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية تاريخ مصر القومي من

١٩٠٨ إلى ١٩١٩، الطبعة الثالثة سنة ١٩٦١ مكتبة النهضة المصرية ص١٨٨،١٨٩ .

(١٨) أ.د. عبد المنعم الجميعي، المرجع السابق، ص٢٧٧ .

(١٩) أوراق محمد فريد، مذكراتي بعد الهجرة من ١٩٠٤ إلى ١٩١٩، المجلد الأول، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، سلسلة المذكرات التاريخية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة ١٩٧٨، ص ٦٩ وما بعدها.

(٢٠) عبد الرحمن الرافعي، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، المرجع السابق، ص, ١٦٠

(٢١) أ.د. يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص١٦١ .

(٢٢) أ.د. عبد المنعم الجميعي، المرجع السابق، ص٢٧٧ وما بعدها.

(٢٣) عبد الرحمن الرافعي، محمد فريد، المرجع السابق، ص١٣٠ .

(٢٤) أنور الجندي، مرجع سابق،ص١٢٠ .

(٢٥) أ.د. عبد المنعم الجميعي، المرجع السابق، ص٣١٥،٣١٦ .

(٢٦) عبد الرحمن الرافعي، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، المرجع السابق، ص٤٠٨ .

(٢٧) عباس محمود العقاد، المرجع السابق، ص٢٨٧ .

(٢٨) أ.د. يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص١٧٦، ١٧٧ .

(٢٩) عباس محمود العقاد، المرجع السابق، ص١٦٠ وما بعدها.

(٣٠) أحمد شفيق باشا: حوليات مصر السياسية، تمهيد الجزء الثاني، سنة ١٩٢٧، ص, ٧٦

(٣١) أحمد شفيق باشا، نفسه، ص٧٧٤ .

(٣٢) وقد تولى هذا المنصب خلال الربع الأول من القرن العشرين إسحق أحمد القيَم في الفترة ما بين عامي ١٩٠٠ و١٩٠١ وحسين فهمي الذي تولى المنصب لثمانية أعوام ، والأمير يوسف كمال الذي شغل المنصب لمدة عام، وصولاً إلى محمد سعيد باشا الذي احتفظ بالمنصب والمكاسب لأطول فترة ممكنة، وذلك على مدار عشرة أعوام كاملة.

(٣٣) مذكرات سعد زغلول، الجزء الخامس، الكراسة ٢٥، تحقيق أ.د. عبد العظيمً رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص٨٦ وما بعدها.

(٣٤) أ.د. يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص٢١٢ .

(٣٥) أوراق محمد فريد، مذكراتي بعد الهجرة، المرجع السابق، ص٤٣٦ .

(٣٦) عبد الرحمن فهمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٣١٣ .

(٣٧) عبد الرحمن فهمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٣١٦ .

(٣٨) أ.د. يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص٢١٣ .

(٣٩) عبد الرحمن فهمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٣١٧ .

(٤٠) عباس محمود العقاد، المرجع السابق، ص٢٨٦ .

(٤١) عباس محمود العقاد، المرجع السابق، ص٢٨٧ .

(٤٢) محمد نجيب، شخصيات وذكريات في السياسة المصرية، كتاب الجمهورية العدد ٣٧ أول مارس ١٩٧٢ ص, ٣٢

(٤٣) عبد الرحمن فهمي، يوميات مصر السياسية، الجزء الأول إرهاصات الثورة من ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ إلى ٧ يونية ١٩١٩، إشراف وتحقيق دكتور يونان لبيب رزق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٨، ص, ٣١٨

(٤٤) عبد الرحمن فهمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص, ٣٢٣

(٤٥) عبد الرحمن فهمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٣١٧ وما بعدها.

(٤٦) أ.د. عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ إلى ١٩٣٦، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي القاهرة سنة ١٩٨٣، ص١٦٥ وما بعدها.

(٤٧) المقطم ٥،٦ سبتمبر سنة ١٩١٩ .

(٤٨) مذكرات عبد الرحمن فهمي، يوميات مصر السياسية، الجزء الثاني، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص٩١،٩٢ .

(٤٩) عباس محمود العقاد، مرجع سابق، ص٢٨٧ .

(٥٠) الحديث على لسان عبد الرحمن فهمي.

(٥١) عبد الرحمن فهمي،المصدر السابق، الجزء الثاني، ص١٢٦،١٢٧، ١٢٨ .

(٥٢) عبد الرحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩، تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى ١٩٢١، الطبعة الرابعة، دار المعارف سنة ١٩٨٧، ص٤٠٧،٤٠٨ .

(٥٣) أ.د. عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص٢٢٧ .

(٥٤) أ.د. يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص٢١٤ .

(٥٥) أ.د. يونان لبيب رزق، ص٢١٤ .

(٥٦) عبد الرحمن فهمي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص١٧١ .